UN-HABITAT
نحو مستقبل حضري أفضل

# جمهورية العراق

# تقرير جمهورية العراق للموئل الثالث
# عام ٢٠١٦

**بغداد/ تموز /٢٠١٤**

**تقريرجمهورية العراق**
**للموئل الثالث عام ٢٠١٦**

UN-HABITAT
نحو مستقبل حضري أفضل

**تم اعداد تقرير جمهورية العراق للموئل الثالث عام ٢٠١٦ من قبل فريق عمل يضم كل من:**

| | |
|---|---|
| ١. استبرق ابراهيم الشوك | رئيس اللجنة الوطنية للمستوطنات البشرية في العراق/ الوكيل الاقدم لوزارة الاعمار والاسكان |
| ٢. محمد جابر عبود | مدير عام الهيئة العامة للإسكان/ وزارة الاعمار والإسكان |
| ٣. د. محمد محسن السيد | مدير عام دائرة التنمية المحلية / وزارة التخطيط |
| ٤. هيثم عبيد رويح | مدير عام مديرية التخطيط العمراني/ وزارة البلديات والاشغال العامة |
| ٥. حاتم سهام اسماعيل | معاون مدير عام دائرة التصاميم/ امانة بغداد |
| ٦. هدى احمد جعفر | مهندس معماري/الهيئة العامة للإسكان/ وزارة الاعمار والإسكان |
| ٧.د. ظبية فاروق القيسي | مدير قسم التدريب والمعرفة/ وزارة الاعمار والإسكان |

**وتمت مراجعة التقرير واقراره من قبل اللجنة الوطنية للمستوطنات البشرية في العراق بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في العراق (UN-HABITAT) وتضم اللجنة كل من:**

| | |
|---|---|
| ١. استبرق ابراهيم الشوك | الوكيل الاقدم لوزارة الاعمار والاسكان/ رئيساً |
| ٢. د. سامي متي بولص | الوكيل الفني / وزارة التخطيط/ عضواً |
| ٣. ابراهيم مصطفى حسين | الوكيل الفني/ امانة بغداد/ عضواً |
| ٤. هيثم عبيد رويح | مدير عام مديرية التخطيط العمراني/ وزارة البلديات والاشغال العامة/ عضواً |
| ٥. محمد جابر عبود | مدير عام الهيئة العامة للاسكان/ وزارة الاعمار والاسكان/ عضواً |
| ٦. هدى احمد جعفر | مهندس معماري/ الهيئة العامة للإسكان/ وزارة الاعمار والاسكان/ عضو ومقرر |

## تمهيد

تضمنت اجندة الموئل التي تم اعدادها في عام ١٩٩٦ اعلان رؤساء الدول والحكومات التزامهم بتنفيذ هدفين رئيسيين وهما " توفير المأوى الملائم للجميع" و " المستوطنات البشرية المستدامة في عالم آخذ بالتحضر" فضلا عن اعلان التزامهم بتنفيذ خطة عمل تمت صياغتها استنادا لهذه الاهداف.

يتضمن تقرير جمهورية العراق للموئل ٣ التقدم المحرز والتحديات الناشئة والاتجاهات الحديثة النشوء والرؤية المستقبلية للمستوطنات البشرية والتنمية الحضرية المستدامة في العراق وفقا للمباديء التوجيهية الواردة في الوثيقة التي تم اعدادها ضمن إطار الاستجابة لقرار المجلس الاداري فيما يتصل بكل من مدخلات العملية التحضيرية للدورة الثالثة لمؤتمر الامم المتحدة للاسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل ٣) وتوفير الدعم اللازم لهذه العملية، باعتبارها اساس لصياغة "اجندة حضرية جديدة". (ملحق ١).

لا يفوتنا هنا ان نتقدم بالشكر لبرنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية في العراق لما قدمه من دعم فني لصياغة هذا التقرير ونخص بالذكر المنسق المحلي د. رافد عبد اللطيف الهماوندي.

والله الموفق

استبرق إبراهيم الشوك
رئيس اللجنة الوطنية للمستوطنات البشرية في العراق
الوكيل الاقدم لوزارة الاعمار والاسكان

# تقريرجمهورية العراق
# للموئل الثالث عام ٢٠١٦

UN HABITAT
نحو مستقبل حضري أفضل


| | الفقرة | رقم الصفحة |
|---|---|---|
| ١ | القضايا الديموغرافية في المدن | ١ |
| ١,١ | ادارة الوتيرة المتسارعة للنمو العمراني | ١ |
| ١,١,١ | التقدم المحرز | ١ |
| ٢,١,١ | التحديات الناشئة | ٣ |
| ٣,١,١ | الرؤية المستقبلية | ٤ |
| ٢,١ | التباين المكاني بين الريف والحضر | ٤ |
| ١,٢,١ | التقدم المحرز | ٤ |
| ٢,٢,١ | الرؤية المستقبلية | ٦ |
| ٣,١ | تلبية متطلبات الشباب | ٦ |
| ١,٣,١ | التقدم المحرز | ٦ |
| ٢,٣,١ | التحديات الناشئة | ٧ |
| ٣,٣,١ | الرؤية المستقبلية | ٨ |
| ٤,١ | تلبية متطلبات الشرائح الهشة | ٨ |
| ١,٤,١ | التقدم المحرز | ٨ |
| ٢,٤,١ | الرؤية المستقبلية | ١٠ |
| ٥,١ | ادماج النوع الاجتماعي في القضايا المتصلة بالتنمية الحضرية | ١٠ |
| ١,٥,١ | التقدم المحرز | ١٠ |
| ٢,٥,١ | التحديات الناشئة | ١٢ |
| ٣,٥,١ | الرؤية المستقبلية | ١٢ |
| ٢ | الاراضي وعمليات التخطيط | ١٤ |
| ٦,٢ | ضمان تنفيذ عمليات التخطيط والتصميم الحضري المستدامة | ١٤ |
| ١,٦,٢ | التقدم المحرز | ١٤ |
| ٢,٦,٢ | التحديات الناشئة | ١٥ |
| ٣,٦,٢ | الرؤية المستقبلية | ١٥ |
| ٧,٢ | تطوير عمليات ادارة الاراضي الحضرية بما في ذلك معالجة مسالة الزحف العمراني | ١٥ |
| ١,٧,٢ | التقدم المحرز | ١٥ |
| ٢,٧,٢ | التحديات الناشئة | ١٦ |
| ٣,٧,٢ | الرؤية المستقبلية | ١٧ |
| ٨,٢ | تعزيز عمليات الانتاج الغذائي في المدن | ١٧ |
| ١,٨,٢ | التقدم المحرز | ١٧ |
| ٢,٨,٢ | التحديات الناشئة | ١٨ |
| ٣,٨,٢ | الرؤية المستقبلية | ١٩ |
| ٩,٢ | معالجة تحديات النقل الحضري | ١٩ |
| ١,٩,٢ | التحديات الناشئة | ١٩ |
| ٢,٩,٢ | الرؤية المستقبلية | ٢٠ |
| ١٠,٢ | تحسين القدرات الفنية اللازمة لتخطيط المدن وادارتها | ٢٠ |
| ١,١٠,٢ | التقدم المحرز | ٢٠ |

| | | |
|---|---|---|
| ٢,١٠,٢ | الرؤية المستقبلية | ٢١ |
| ٣ | البيئة وعمليات التحضر | ٢٣ |
| ١١,٣ | التصدي لظاهرة تغير المناخ | ٢٣ |
| ١,١١,٣ | التقدم المحرز | ٢٣ |
| ١٢,٣ | الحد من مخاطر الكوارث | ٢٣ |
| ١,١٢,٣ | التقدم المحرز | ٢٣ |
| ١٣,٣ | الحد من اشكال الاختناق المروري | ٢٣ |
| ١,١٣,٣ | التقدم المحرز | ٢٣ |
| ٢,١٣,٣ | التحديات الناشئة | ٢٤ |
| ٣,١٣,٣ | الرؤية المستقبلية | ٢٥ |
| ١٤,٣ | تلوث الهواء | ٢٦ |
| ١,١٤,٣ | التقدم المحرز | ٢٦ |
| ٢,١٤,٣ | التحديات الناشئة | ٢٧ |
| ٣,١٤,٣ | الرؤية المستقبلية | ٢٨ |
| ٤ | الادارة التشريعات الحضرية | ٣٠ |
| ١٥,٤ | تطوير التشريعات الحضرية | ٣٠ |
| ١,١٥,٤ | التقدم المحرز | ٣٠ |
| ٢,١٥,٤ | التحديات الناشئة | ٣٠ |
| ٣,١٥,٤ | الرؤية المستقبلية | ٣١ |
| ١٦,٤ | اللامركزية وتعزيز قدرات السلطات المحلية | ٣١ |
| ١,١٦,٤ | التقدم المحرز | ٣١ |
| ٢,١٦,٤ | التحديات الناشئة | ٣٢ |
| ٣,١٦,٤ | الرؤية المستقبلية | ٣٢ |
| ١٧,٤ | تعزيز مستويات المشاركة وحقوق الانسان في مجال التنمية الحضرية | ٣٣ |
| ١,١٧,٤ | التقدم المحرز | ٣٣ |
| ٢,١٧,٤ | التحديات الناشئة | ٣٣ |
| ٣,١٧,٤ | الرؤية المستقبلية | ٣٣ |
| ١٨,٤ | تعزيز مبدا السلامة الحضرية | ٣٤ |
| ١,١٨,٤ | التقدم المحرز | ٣٤ |
| ٢,١٨,٤ | الرؤية المستقبلية | ٣٤ |
| ١٩,٤ | تعزيز العدالة الاجتماعية | ٣٥ |
| ١,١٩,٤ | التقدم المحرز | ٣٥ |
| ٢,١٩,٤ | التحديات الناشئة | ٣٥ |
| ٣,١٩,٤ | الرؤية المستقبلية | ٣٥ |
| ٥ | الاقتصاد الحضري | ٣٧ |
| ٢٠,٥ | تعزيز مستويات التمويل البلدي/ المحلي | ٣٧ |
| ١,٢٠,٥ | التقدم المحرز | ٣٧ |
| ٢١,٥ | تعزيز فرص الحصول على التمويل السكني وتطويرها | ٣٧ |
| ١,٢١,٥ | التقدم المحرز | ٣٧ |
| ٢,٢١,٥ | التحديات الناشئة | ٣٨ |
| ٣,٢١,٥ | الرؤية المستقبلية | ٣٨ |

| | | |
|---|---|---|
| ٢٢,٥ | توفير الدعم لعمليات التنمية الاقتصادية المحلية | ٣٩ |
| ١,٢٢,٥ | التقدم المحرز | ٣٩ |
| ٢٣,٥ | خلق فرص العمل اللائق وسبل العيش الكريم | ٣٩ |
| ١,٢٣,٥ | التقدم المحرز | ٣٩ |
| ٢,٢٣,٥ | التحديات الناشئة | ٣٩ |
| ٣,٢٣,٥ | الرؤية المستقبلية | ٤٠ |
| ٢٤,٥ | تحقيق التكامل والدمج ما بين نظم الاقتصاد الحضري وسياسة التنمية الوطنية | ٤٠ |
| ١,٢٤,٥ | التقدم المحرز | ٤٠ |
| ٢,٢٤,٥ | التحديات الناشئة | ٤١ |
| ٣,٢٤,٥ | الرؤية المستقبلية | ٤١ |
| ٦ | الاسكان والخدمات الاساسية | ٤٣ |
| ٢٥,٦ | ترقية الاحياء الفقيرة والحيلولة دون نشوء احياء جديدة | ٤٣ |
| ١,٢٥,٦ | التقدم المحرز | ٤٣ |
| ٢,٢٥,٦ | التحديات الناشئة | ٤٣ |
| ٣,٢٥,٦ | الرؤية المستقبلية | ٤٤ |
| ٢٦,٦ | تعزيز فرص الحصول على التمويل الملائم | ٤٤ |
| ١,٢٦,٦ | التقدم المحرز | ٤٤ |
| ٢,٢٦,٦ | التحديات الناشئة | ٤٤ |
| ٣,٢٦,٦ | الرؤية المستقبلية | ٤٥ |
| ٢٧,٦ | ضمان التوفير المستدام لفرص الحصول على مياه الشرب المامونة | ٤٥ |
| ١,٢٧,٦ | التقدم المحرز | ٤٥ |
| ٢,٢٧,٦ | التحديات الناشئة | ٤٦ |
| ٣,٢٧,٦ | الرؤية المستقبلية | ٤٦ |
| ٢٨,٦ | ضمان التوفير المستدام لفرص الحصول على خدمات الصرف الصحي الاساسية | ٤٦ |
| ١,٢٨,٦ | التقدم المحرز | ٤٦ |
| ٢,٢٨,٦ | التحديات الناشئة | ٤٧ |
| ٣,٢٨,٦ | الرؤية المستقبلية | ٤٨ |
| ٢٩,٦ | تحسين فرص الحصول على مصادر الطاقة المحلية النظيفة | ٤٨ |
| ١,٢٩,٦ | التحديات الناشئة | ٤٨ |
| ٣٠,٦ | تحسين فرص الحصول على وسائط النقل المستدام | ٤٨ |
| ١,٣٠,٦ | التقدم المحرز | ٤٨ |
| ٧ | المؤشرات | ٥١ |
| | الملحق ١ | |

## ١. القضايا الديمغرافية في المدن

يتم تناول المسائل السكانية (الديمغرافية) في المدن من خلال سياسة التنمية المكانية الحضرية التي في جوهرها هي تحديد المراكز او التجمعات الحضرية التي ينبغي تنميتها على المدى البعيد اذ تتكامل مع سياسة التنمية الاقليمية التي هي الاطار التخطيطي الذي يحدد الاتجاهات الرئيسة لكيفية توزيع الموارد المادية و البشرية في الاقليم بالشكل الذي يضمن كفاءة اهداف التنمية و ايجاد حالة من التوازن النسبي في توزيع الاستثمارات بين المناطق المختلفة بغية الحد من ظاهرتي التركز السكاني و التفاوت المكاني في مستويات التنمية

اضافة الى ما تقدم فان البعد المكاني لتنمية المدن وسكانها من شأنه تأمين مشاركة أكثر فاعلية من قبل الادارات والمجتمعات المحلية في وضع ومتابعة حسن تنفيذ البرامج التنموية المحلية.

### ١,١. إدارة الوتيرة المتسارعة للنمو العمراني

#### ١,١,١. التقدم المحرز

سبق وان اظهر نموذج النظام الحضري في العراق استمرار سيطرة بغداد كمدينة مهيمنة على مستوى الهيكل الحضري على باقي مدن العراق لعام٢٠٠٧ وأصبح هو الصفة المهيمنة والذي أفرزته معظم نتائج الخطط التنموية، وقد بلغت نسبة سكان المدينة الثانية بعد بغداد ٦/١ مجموع سكان المدينة الأولى بخلاف نسبة ٢/١ التي حددتها قاعدة زيف المعروفة، كما ان النظام الحضري في المحافظة الواحدة ليس بعيدا عن هذه الرؤيا ايضا اذ عند النظر في حجم المدن والمناطق الحضرية والتسلسل الهرمي لها، يمكن ان نؤشر بسرعة ان هناك مدينة رئيسة مهيمنة ضمن النظام الحضري للمحافظة وتمثل مركز وقطب تنموي في المحافظة يجتذب معظم الاستثمارات التنموية.

ومع استمرار بقاء مدينة بغداد بالمرتبة الاولى فانه من المتوقع ان يحدث نوع من التقدم النسبي خلال الخمس سنوات القادمة نحو تراتب افضل للنظام الحضري للمدن العراقية نتيجة اعادة توزيع التخصيصات بشكل متوازن ونشر مشاريع التنمية والاستثمار مكانيا ، اذ تم اعداد نظام للتراتب الهرمي لمدن العراق للفترة المستقبلية من عام ٢٠١٣ لغاية عام ٢٠١٧ وحسب التوقعات لسكان المدن الرئيسية في العراق التي اجراها الجهاز المركزي للإحصاء والتي اعتمدت على نتائج الحصر والترقيم لعام ٢٠٠٩ كأساس لها، (الجدول رقم ١) ، تراتب هرمي يتحسن تدريجيا مع زيادة النمو في مدن مهمة كالبصرة والسليمانية.

**الجدول ١ حسابات تراتب النظام الحضري للعراق للخطة الخمسية ٢٠١٣-٢٠١٧**

| | الحجم السكاني الواقعي للحضر لعام ٢٠١٣ | الحجم السكاني المفترض حسب قاعدة المرتبة الحجم | الحجم السكاني الواقعي للحضر لعام ٢٠١٧ | الحجم السكاني المفترض حسب قاعدة المرتبة الحجم |
|---|---|---|---|---|
| بغداد | ٦,٤٧٨,٤٤٩ | ٦٤٧٨٤٤٩ | ٧,٢٠٧,٩٧٢ | ٧٢٠٧٩٧٢ |
| البصرة | ٢,١٣٢,٥٠٤ | ٣٢٣٩٢٢٥ | ٢,٣٧٢,٦٤٠ | ٣٦٠٣٩٨٦ |
| نينوى | ٢,٠٩٤,١٢٣ | ٢١٥٩٤٨٣ | ٢,٣٢٩,٩٣٧ | ٢٤٠٢٦٥٧ |
| السليمانية | ١,٦٨٠,٨١٨ | ١٦١٩٦١٢ | ١,٨٧٠,٠٩١ | ١٨٠١٩٩٣ |
| أربيل | ١,٤١٢,٨١٧ | ١٢٩٥٦٩٠ | ١,٥٧١,٩١١ | ١٤٤١٥٩٤ |
| ذي قار | ١,٢١٦,٩٢٩ | ١٠٧٩٧٤٢ | ١,٣٥٣,٩٦٤ | ١٢٠١٣٢٩ |
| كركوك | ١,٠٥٣,٥٩٤ | ٩٢٥٤٩٣ | ١,١٧٢,٢٣٧ | ١٠٢٩٧١٠ |
| النجف | ٩٦٢,٤٤٤ | ٨٠٩٨٠٦ | ١,٠٧٠,٨٢٣ | ٩٠٠٩٩٦ |
| بابل | ٩٠٤,٨٨٩ | ٧١٩٨٢٨ | ١,٠٠٦,٧٨٦ | ٨٠٠٨٨٦ |
| دهوك | ٨٧٢,٢٤٧ | ٦٤٧٨٤٥ | ٩٧٠,٤٦٨ | ٧٢٠٧٩٧ |
| الانبار | ٧٩٦,٨٢٥ | ٥٨٨٩٥٠ | ٨٨٦,٥٥٣ | ٦٥٥٢٧٠ |
| كربلاء | ٧٤٧,٠٨١ | ٥٣٩٨٧١ | ٨٣١,٢٠٨ | ٦٠٠٦٦٤ |
| ميسان | ٧٤٠,٨٦٥ | ٤٩٨٣٤٢ | ٨٢٤,٢٩٢ | ٥٥٤٤٥٩ |
| واسط | ٧٣٨,٧٢٨ | ٤٦٢٧٤٦ | ٨٢١,٩١٥ | ٥١٤٨٥٥ |
| ديالى | ٧٢٨,٩٣٠ | ٤٣١٨٩٧ | ٨١١,٠١٣ | ٤٨٠٥٣١ |
| القادسية | ٦٧٤,٥٦١ | ٤٠٤٩٠٣ | ٧٥٠,٥٢٢ | ٤٥٠٤٩٨ |
| صلاح الدين | ٦٥٥,٧٩١ | ٣٨١٠٨٥ | ٧٢٩,٦٣٨ | ٤٢٣٩٩٨ |
| المثنى | ٣٣١,٣١١ | ٣٥٩٩١٤ | ٣٦٨,٦١٩ | ٤٠٠٤٤٣ |

ورغم استمرار هيمنة المراكز الرئيسة التقليدية في العراق فقد تم تأشير تطور نسبي في النظام الحضري متمثلا بنمو عدد من المدن الصغيرة والمتوسطة بنسب اعلى وهي مدن تلعفر والفلوجة والرمادي وكربلاء والسماوة رغم ان هيمنة المدن الكبرى لازالت هي السمة البارزة في النظام الحضري في العراق، الشكل رقم ١.

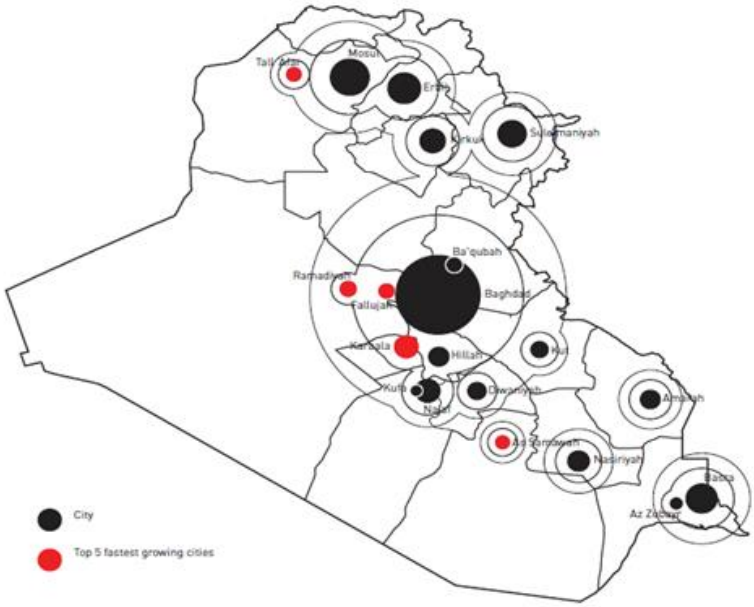


**الشكل رقم ١يمثل موقع المدن العشرين الكبرى في العراق، واللون الاحمر يمثل المدن الاسرع نموا**

### ١,١,٢. التحديات الناشئة

١. استمرار وجود التفاوت المكاني في العراق وان هناك تركزا واضحا في مستويات التطور الاقتصادي والاجتماعي في عدد محدود من المحافظات وبالأحرى المدن الكبرى.
٢. تنامي حركة الهجرة الكبيرة نحو هذه المدن وما ترتب على ذلك من انعكاسات على نمط التوزيع المكاني للسكان أيضا.
٣. ان مراكز الثقل السكاني هي نفسها مراكز النمو الاقتصادي وان استمرارية استقطابها لعناصر النمو الاقتصادي من المناطق الأخرى قد جاء عبر علاقة طردية بين مستوى التحضر والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

### ١,١,٣. الرؤية المستقبلية

**ان ادارة الوتيرة المتسارعة للنمو العمراني تتحقق من خلال تحسين تراتب النظام الحضري في العراق**

**وان وسائل تحقيق هذا الهدف تتضمن:**

١. ايجاد مناطق خالية او مناطق استثمارية في كافة المحافظات وخارج مراكز المحافظات المخدومة بمجمعات سكنية خاصة بها.
٢. استغلال الميزات النسبية للمدن المتوسطة والصغيرة الحجم وتوجيه الاستثمارات والبنى الارتكازية نحوها.
٣. التوسع في اقامة المدن الجديدة والمدن التوابع حول المدن الكبرى وخاصة تلك التي تعاني من محددات التوسع المستقبلي.
٤. توجيه الانشطة المحايدة موقعيا نحو المدن الصغيرة او بطيئة النمو مثل الجامعات والكليات والمعاهد التقنية.
٥. نقل الانشطة التخزينية والانشطة الصناعية من مراكز المدن وخاصة الكبرى الى الضواحي والمدن الصغيرة والمتوسطة وفق أسس تخطيطية تراعي المعايير البيئية.

## ١,٢. التباين المكاني بين الريف والحضر

### ١,٢,١. التقدم المحرز

يرتبط مستوى المعيشة في العراق إلى حد كبير مع درجة التحضر، فبوجه عام تعاني المناطق الريفية من أعلى درجات الحرمان ويتجه الحرمان للانخفاض كلما كبر حجم التجمع السكاني ليصل أدنى مستوياته في المدن الكبيرة مما شكل دافعا مهما للهجرة الداخلية في العراق باتجاه المدن الكبيرة وخاصة خلال عقدي الخمسينات والستينات من القرن الماضي.

كما ساهمت العديد من الاجراءات القسرية الى تدهور الريف والقرى الريفية مثل عملية تجفيف الاهوار في التسعينيات من القرن الماضي والتي صاحبتها حركة نزوح كبيرة لسكان قرى المنطقة نتيجة نقص المياه التي تعتمد عليها معيشتهم.

وتظهر أحدث المؤشرات المعلنة عام ٢٠١٢، الشكل رقم ٢، ان المناطق الريفية تعاني من الحرمان بمستويات اعلى مقارنة بالمدن اذ ان درجة الحرمان تصل الى ٥٨% للريف مقارنة بـ ١٧% للحضر وفق دليل مستوى المعيشة فيما تتباين بقية الميادين الاساسية مؤشرة ارجحية واضحة للحضر على الريف.

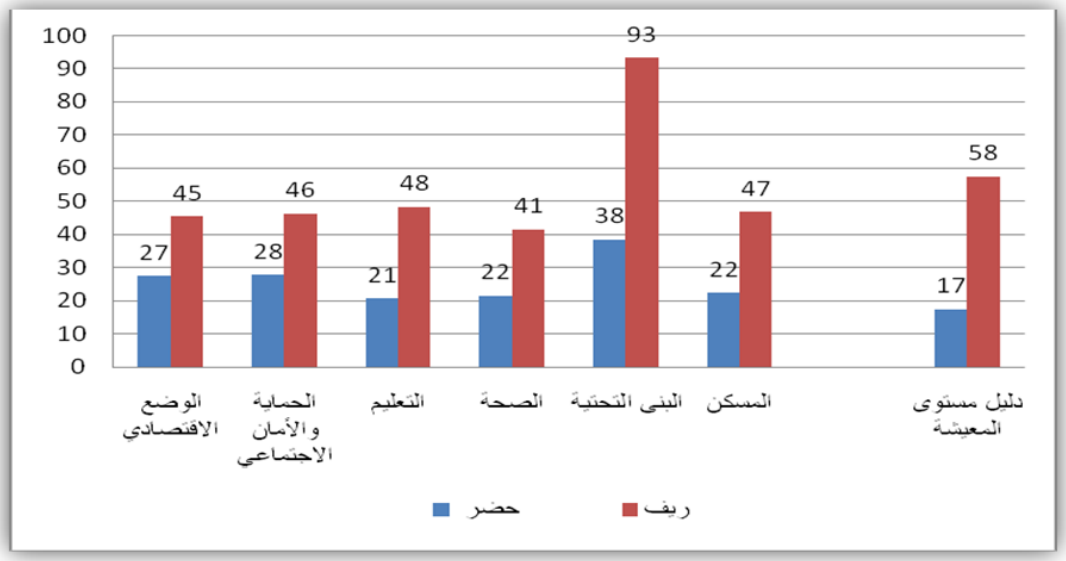


**الشكل رقم ٢ التباين المكاني بين الحضر والريف وفق مؤشرات الحرمان في الميادين الاقتصادية والاجتماعية**

ويمكن ان تسهم مثل هذه المؤشرات في دراسات التنمية المكانية الريفية عند اعداد المخططات الاساس للتنمية الريفية للمحافظات، كما في الشكل رقم ٣، والتي تشير الى خطة للتنمية الريفية المكانية لمحافظة كربلاء كأحد الامثلة العملية، والتي تهدف الى تحديد القرى المرشحة للتطوير من اجل ايصال الخدمات للريف ولتكون نموذجا يمكن اعتماده في بقية المحافظات.

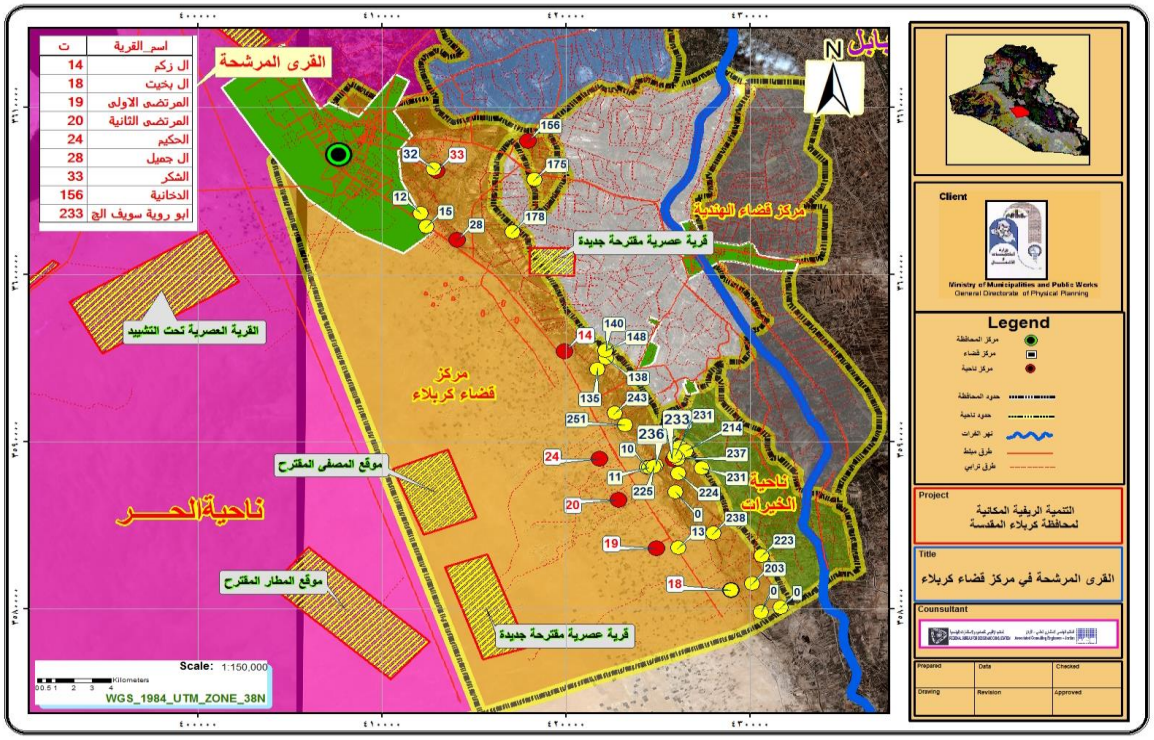


**الشكل رقم ٣ مخطط للتنمية الريفية والقرى المرشحة للتطوير في كربلاء**

### ١,٢,٢. الرؤية المستقبلية

**ان تحقيق التكامل والترابط بين المناطق الريفية والحضرية يأتي من خلال تقليل التفاوت الحضاري بين المناطق الحضرية والريفية**

**وان وسائل تحقيق الهدف تتضمن:**

١. تأمين الخدمات العامة في المناطق الريفية.
٢. استثمار الامكانات الطبيعية والبشرية في المناطق الريفية بشكل جيد.
٣. ربط المناطق الريفية بالمناطق الحضرية وفيما بينها لغرض تعزيز استثمار هذه المناطق اقتصاديا وخاصة في الزراعة.
٤. استكمال دراسات التنمية الريفية المتكاملة للمحافظات.
٥. اعطاء اولوية في تقديم الخدمات الى القرى المرشحة للتطوير او القرى التي لا تقل كثافاتها السكانية عن ١٠٠٠ نسمة.
٦. تبني قانون للتخطيط العمراني في العراق يؤمن شمول القرى والمناطق الريفية بالخدمات البلدية وضمن مهام الوحدات الادارية التابعة لها.

## ١,٣. تلبية متطلبات الشباب

### ١,٣,١. التقدم المحرز

عرفت الامم المتحدة الشباب بأنهم الافراد الذين تقع أعمارهم بين (١٥-٢٥) سنة، وفي العراق امتدت الفئة العمرية للشباب الى ٢٩ سنة والتي تشكل الشريحة الكبرى من السكان إذ طبقا لتوقعات نتائج الحصر والترقيم لسنة ٢٠٠٩ بلغ عدد السكان من الشباب بحدود (٩,٣) مليون نسمة، وأن ما يناهز (٢٨ %) من العراقيين تتراوح أعمارهم بين ١٥-٢٩ سنة.

وبهدف الاحاطة الشاملة بواقع الشباب في العراق سوف يتم تناول الابعاد الاتية:

**الجدول ٢ واقع الشباب في العراق**

| القطاع | المؤشر | | % |
|---|---|---|---|
| التعليم | نسب الالتحاق | الاعدادية عام ٢٠١١ | %٢١ |
| | | التعليم العالي عام ٢٠١١ | %١٤ |
| | نسب الالتحاق | الذكور عام ٢٠١١ | %٤٤,٤ |
| | | الاناث عام ٢٠١١ | %٣٣,٥ |
| | معدل الامية | الذكور عام ٢٠١١ | %١١,٧ |
| | | الاناث عام ٢٠١١ | %٢١,٢ |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| المجال الاقتصادي | معدل النشاط الاقتصادي | عام ٢٠٠٨ | | | %٤٣,٢ |
| | | عام ٢٠١١ | | | %٣٨,٤ |
| | | المناطق الحضرية عام٢٠١١ | | | %٣٦ |
| | | المناطق الريفية عام٢٠١١ | | | %٤٣ |
| | | الذكور عام ٢٠١١ | يعملون لحسابهم الخاص | %١٧,٥ | %٦٣,٤ |
| | | | يعملون في القطاع العام | %٢٧ | |
| | | | يعملون في القطاع الخاص | %٧١,٥ | |
| | | الاناث عام ٢٠١١ | يعملن لحسابهن الخاص | %٥,٤ | %١٢ |
| | | | يعملن في القطاع العام | %٤١ | |
| | | | يعملن لدى القطاع الخاص | %٥٨,٢ | |
| | | نسبة العاملين في عمل غير محمي | | | %٦٨ |
| | | نسبة العاملين في عمل محمي | | | %٣٢ |
| | البطالة عام ٢٠١١ | المعدل العام للبطالة في العراق | | | %١١,١ |
| | | معدل بطالة الشباب | الذكور | %١٥,٥ | %١٨,٢ |
| | | | الاناث | %٣٣,٣ | |
| | | العاطلين من حملة الشهادة الاعدادية | | | %١٦,٦ |
| | | العاطلين من حاملي الشهادات الاعلى | | | %٢٤,٤ |

### ٢,٣,١. التحديات الناشئة

١. المعدلات العالية للزيادة السكانية تشكل تحديا تنمويا في العراق فقد بلغ سكان العراق عام ٢٠٠٧ أكثر من ١٠ اضعاف سكانه في عام ١٩٢٧، وقد بلغ مجموع سكان العراق وفقا لتقديرات حصر المباني والمنشآت والاسر الصادر في تموز ٢٠١١ حوالي (٣٢) مليون نسمة.

٢. ارتفاع الحصة النسبية للشباب في تركيبة السكان والبالغة بحدود (٢٨%) من اجمالي السكان ويتوقع استمرار زيادتها خلال العقدين القادمين مما تشكل تحدياً على الاقتصاد في تأمين فرص العمل المناسبة.
٣. ضعف فاعلية سياسة التشغيل وضعف الدور الذي يضطلع به القطاع الخاص.
٤. غياب السياسة الوطنية الشاملة الموجهة للقطاع الشبابي جعل الخدمات المقدمة للشباب تشوبها الضبابية مما أفرغها من محتواها وفوائدها المرجوة.
٥. ضعف المهارات الحياتية التي يكتسبها الشباب في حياتهم اليومية (كالمهن المتوارثة، والمهارات المهنية...) وانعكاس ذلك على مستويات المشاركة لدى الشباب.

### ١,٣,٣. الرؤية المستقبلية

**شباب واع مؤمن بالمواطنة وشريك اساسي في تحقيق التنمية المستدامة**

**ان تحقيق هذه الرؤية يتم عبر مجموعة من الاهداف:**

١. تكثيف فرص التدريب والتاهيل واعادة التاهيل المهني للشباب بما يعزز فرصهم في التشغيل واعطاء الاولوية للشباب ضمن السياسة الوطنية للتشغيل باعتبارهم الاكثر عرضة للبطالة وتشجيع مشاركات ومبادرات الشباب ذات العلاقة بالعمل.
٢. تكثيف الاستثمار في التعليم بما يضمن التنفيذ السريع لستراتيجية التربية والتعليم وضمان تناسقه مع سوق العمل.
٣. توسيع فرص الفتيات لتمكينهن من مواصلة تعليمهن الثانوي والعالي ورفع معدلات مشاركتهن في الانشطة الاقتصادية في القطاعين العام والخاص.
٤. الاسراع في اعتماد وتطبيق الاستراتيجية الوطنية للشباب لتمكين الشباب من فرص اوسع في المشاركة وفي الانتفاع من المؤسسات والخدمات المعنية بالشباب مع اهتمام خاص بالشباب في الارياف والمناطق النائية والفقيرة.
٥. تكثيف البرامج الاعلامية وبرامج التوعية لنشر ثقافة السلم والحوار والتفاعل مع الاخر وتعزيز قيم المواطنة والعمل المنتج بين الشباب.
٦. ضمان حق الشباب والمراهقين في الحصول على المعلومات الخاصة بابعاد الصحة الانجابية والامراض المنقولة جنسيا باعتبارهم اكثر الفئات تعرضا لهذه المخاطر.
٧. تقديم الدعم لمؤسسات ومنظمات الشباب وتمكينها من المشاركة في صياغة وتنفيذ السياسات التي تخصهم ومنها السياسات السكانية.
٨. انشاء شبكات لمنظمات المجتمع المدني الشبابية الداعمة للقضايا السكانية تتعاون مع الجهات الحكومية في صياغة البرامج والمشروعات السكانية وتنفيذها.

## ١,٤. تلبية متطلبات الشرائح الهشة

### ١,٤,١. التقدم المحرز

مع استمرار انخفاض معدلات الخصوبة وارتفاع متوسط العمر المتوقع، يتجه سكان العراق مستقبلا نحو الشيخوخة، إذ بلغ عدد السكان كبار السن (٦٥ عاما) فأكثر حوالي ١,٠١٦ مليون نسمة عام ٢٠١٠ ومن المتوقع ان يرتفع الى ٣,٧٣٦ مليون نسمة ٢٠٤٠. وبنسبة ٦,٦% ترتفع الى ٨,٩% عام ٢٠٥٠.

- بلغ عدد دور المسنين في العراق عام ٢٠١٢ (١٠) دور، منها (٨) دور للمسنين ودارا حنان للعاجزين كليا تنتشر في بغداد و (٧) محافظات.

- بلغ عدد المستفيدين من دور المسنين عام ٢٠١٢ (٣٩١) عاجزا اما المستفيدون من دور الحنان لشديدي العوق فقد بلغ عدد المستفيدين (٢٤١) مستفيدا، الجدول ٣.

**الجدول ٣ يبين المؤشرات التنموية للفئات الهشة للسنوات ٢٠٠٩-٢٠١٢**

| ت | الواقع | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | المؤشر | | ٢٠٠٩ | ٢٠١٠ | ٢٠١١ | ٢٠١٢ |
| ١ | ايتام | عدد دور الدولة | ١٩ | ١٩ | ٢٣ | ٣٢ |
| ٢ | | ايتام/باحث اجتماعي | ٨٦, | ٥,٩ | ٦,٢ | ١٠,٣ |
| ٣ | | ايتام/معلم | ٧ | ٥,١ | ٥,٥ | ٤,٩ |
| ٤ | مسنون وشديدو العوق | عدد دور المسنين وشديدي العوق | ٨ | ٩ | ١٠ | ٠١ |
| ٥ | | مسنون/باحث اجتماعي | ٢٦,٨ | ٢٩,٣ | ٣١,٨ | ٢٢,٨ |
| ٦ | | مستفيدون مسنين وشديدو العوق/موظف خدمة | ١٨٤. | ٤,٥ | ٤,٧ | ٤,٨ |
| ٧ | معوقون | معاهد المعوقين | ٥١ | ٥١ | ٥١ | ٥١ |
| ٨ | | معوقون/ باحث اجتماعي | ٢١,٧ | ٢٢,٩ | ٢٣,٢ | ٢٣,٢ |
| ٩ | | معوقون/ معلم | ٥,٢ | ٦,٦ | ٥,٦ | ٦,٦ |
| ١٠ | الورش المحمية | المستفيدون باجر/الورش المحمية والجمعيات التعاونية | ٣٥ | ٣٤,٩ | ٢٨,١ | ٢٩,٧ |
| ١١ | دور حضانة | عدد دور الحضانة | ٤٢ | ٤٣ | ٤١ | ٤٢ |
| ١٢ | | طفل/ حضانة | ٥٢,٧ | ٥٨,٢ | ٨٥٨. | ٥٨,٣ |
| ١٣ | | طفل / مربية | ١٥,٢ | ١٦,٧ | ١٢,٥ | ١٢,٧ |
| ١٤ | الاحداث | عدد مدارس ودور الملاحظة للمحكومين والموقوفين والمشردين الاحداث | ٩ | ٩ | ٩ | ٨ |
| ١٦ | | باحث اجتماعي للأحداث | ٥٦ | ٥٦ | ٥٥ | ٥٢ |
| ١٧ | عدد المستفيدين من تخصيص ٨٤ مليار دينار ضمن استراتيجية التخفيف من الفقر في حالة استلام التخصيص المالي/ وزارة التخطيط | | لا يوجد تمويل للإقراض | | | ١٠٠٠٠ |
| ١٨ | تخصيص البرلمان لوزارة العمل، المستفيدون من انشاء صندوق الاقراض(١٥٠) مليار دينار على وفق قانون رقم ١٠ لسنة ٢٠١٢ في حالة استلام المبلغ المبلغ الاجمالي ٣٢٠٠٠ | | بتمويل من وزارة المالية تم اقراض (٧٣٥٠١) عاطل | متوقف | | مرحلة تنظيم الصندوق |
| ١٩ | شبكة حماية اجتماعية | عدد المشمولين بشبكة الحماية الاجتماعية | ٧٣٤٥٧٢ | ٣١٧٤٦٨ | ٣٩٥١٢٦ | سبب النقص استبعاد المتجاوزين على الشبكة٣٦٣,٣١٦ |
| ٢٠ | | باحث اجتماعي، شبكة | ٦٦ | ٦١ | ٥٨ | ٥٤ |

### ١,٤,٢. الرؤية المستقبلية

**الشيوخ وكبار السن يعيشون حياة امنة من خلال ادماجهم في المجتمع وتوفير الرعاية الصحية والصحية لهم وفقا لاحتياجاتهم**

**ان تحقيق هذه الرؤية يتم عبر مجموعة من الاهداف:**

١. رفع واسع في نسبة المشمولين بانظمة الحماية الاجتماعية.
٢. توسيع المؤسسات المعنية بتقديم الخدمات الصحية والاجتماعية لكبار السن ورفع كفاءة ادائها وتوسع الدعم المقدم للاسر الراعية لمسنيها.
٣. اعتماد قوانين وتشريعات واجراءات تدعم المشاركة لكبار السن في الانشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتفعيل التواصل بين الاجيال.

**اهتمام واسع بحقوق الاشخاص ذوي الاعاقة ودعم تكافؤ الفرص في الصحة والتواصل والتنقل والسكن والتعليم والعمل والترفيه وتعزيز مشاركتهم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من خلال:**

١. توفر قاعدة معلومات عن ذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة في الحجم والخصائص والاحتياجات.
٢. تحقق توسع في نشر الخدمات المقدمة لذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة.

## ١,٥. ادماج النوع الاجتماعي في القضايا المتصلة بالتنمية الحضرية

### ١,٥,١. التقدم المحرز

من أجل الوقوف على اوضاع المرأة سوف يتم تحليل الواقع على اساس ادوارها ومكانتها في المجالات الاتية:

**الجدول ٤ واقع المرأة في العراق**

| القطاع | المؤشر | | | % |
|---|---|---|---|---|
| التعليم | معدل الامية عام ٢٠١١ | العمر | ١٢-١٩ سنة | ١٦% |
| | | | ٢٠-٣٩ سنة | ٢٠% |
| | | | ٥٠ سنة فاكثر | ٦٧% |
| | | البيئة | الريف | ٣٦,٥% |
| | | | الحضر | ١٦% |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| | التحصيل العلمي عام ٢٠١١ | لا يستطعن القراءة والكتابة | | %٢٢ |
| | | لم يتجاوز تحصيلهن الدراسي الابتدائية | | %٦٠ |
| | | أتممن الاعدادية او اعلى | | %١٨ |
| | الفجوة بين الجنسين في الالتحاق بالتعليم الابتدائي | الذكور عام ٢٠١١ | | %٩٦ |
| | | الاناث عام ٢٠١١ | | %٨٨ |
| الصحة | نسبة الاصابة بسرطان الثدي عام ٢٠١١ | | | %٣٥ |
| المجال الاجتماعي | نسب النساء المعيلات | عام ٢٠٠٦ | | %١١,٥ |
| | | عام ٢٠١١ | | %٧,٧ |
| | نسبة المتزوجات قبل سن ١٨ سنة | عام ٢٠٠٦ | | %٢٢,٦ |
| | | عام ٢٠١١ | | %٢٤,٢ |
| | العنف ضد المرأة عام ٢٠١١ | تعرض الفتيات للعنف الاسري | | %٤٦ |
| | | تعرض النساء للعنف الزوجي | | %٣٦ |
| المجال الاقتصادي | مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي | عام ٢٠٠٣ | | %١٤,٢ |
| | | عام ٢٠١١ | الحضر | %١٣ |
| | | | الريف | %١٤ |
| | | نسبة النساء بعمر (١٥-٥٤) سنة العاملات باجر عام ٢٠١١ | | %١١ |
| المجال السياسي | نسبة التمثيل في البرلمان | عام ٢٠٠٧ | | %٢٧,٣ |
| | | عام ٢٠١١ | | %٢٥ |

### ١,٥,٢. التحديات الناشئة

على الرغم مما حققته المرأة العراقية وعلى نحو دائم من الإنجازات في مجالات الحياة المتعددة، إلا انها لاتزال تواجه تحديات جسيمة أهمها:

١. تفرض منظومات القيم الثقافية والاجتماعية عليها قيودا في المشاركة والعمل والحركة، وفي إطار ثقافة ذكورية أبوية يسيطر فيها الرجال وتخضع فيها النساء.
٢. تدني مستويات تعليمها وفرص تدريبها، وتدني فرصها في المشاركة السياسية.
٣. لا نجد مشاركة حقيقية وفعالة للمراة في معظم السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية.
٤. ضعف مشاركة المرأة في الانشطة الاقتصادية ولاسيما المرأة الريفية التي ترتفع نسبة العاملات بدون اجر فيه مما انعكس سلباً على ادوارها التنموية ومن ثم على مكانتها الاجتماعية.

### ١,٥,٣. الرؤية المستقبلية

**تمكين المرأة العراقية وتوسيع الخيارات المتاحة أمامها**

**ان تحقيق هذه الرؤية يتم عبر مجموعة من الاهداف:**

١. وضع سياسات تهدف الى حماية حقوق المرأة وحقوق الفتيات وتتضمن حقوق تكافؤ فرص العمل والحصول على ضمان حمايتها من العادات الضارة ومظاهر العنف المختلفة.
٢. نشر المعرفة والوعي الهادف الى تصحيح مواقف المجتمع ازاء المرأة وحقوقها.
٣. اعتماد التشريعات الكفيلة بتعزيز مكانة المرأة وادوارها للوصول الى العدالة والانصاف.
٤. تضمين المقررات الدراسية مفاهيم تعزز الاحترام لقيم المساواة والحقوق لكلا الجنسين.
٥. تمكين المرأة من المشاركة الفاعلة في النشاط الاقتصادي واعطاءها دورا اكبر في سوق العمل وتخصيص برامج خاصة للمرأة الريفية ومعيلات الاسر.
٦. تعزيز مشاركة المرأة في التنمية المستدامة من خلال مشاركتها في عمليات وضع السياسات وصنع القرارات.
٧. اتخاذ تدابير فعالة لمواجهة العنف ضد المراة كتعديل القوانين واجراءات اخرى تتعلق بالسلوك والسياسات التي تنتهك حقوق الانسان.

جدول خلاصة المحور الاول

| المحور الرئيس | القضايا الديموغرافية في المدن | التقدم المحرز | | | التحديات الناشئة | | الرؤية المستقبلية | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | ضعيف | متوسط | عالي | مشخصة | غير مشخصة | مقترحة | غير موجودة |
| القضايا | ادارة الوتيرة المتسارعة للنمو العمراني | | | | | | | |
| | التباين المكاني بين الريف والحضر | | | | | | | |
| | تلبية متطلبات الشباب | | | | | | | |
| | تلبية متطلبات الشرائح الهشة | | | | | | | |
| | ادماج النوع الاجتماعي في القضايا المتصلة بالتنمية الحضرية | | | | | | | |

تقييم وضع العراق بالنسبة للاهداف والغايات الانمائية الالفية

| الاهداف والغايات الانمائية الالفية | تقييم الوضع | الملاحظات |
|---|---|---|
| الهدف ٢: تحقيق تعميم التعليم الابتدائي | على المسار: صافي الالتحاق بالتعليم الابتدائي | تحقيق معدلات عالية بالالتحاق في التعليم الابتدائي<br>رفع معدلات الالتحاق في التعليم الابتدائي بين معظم المحافظات |
| الهدف ٣: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المراة | بعيدا عن السار: انخفاض مؤشر حصة النساء في الوظائف خارج القطاع الزراعي | تحقيق نسبة جيدة من نسبة المقاعد البرلمانية التي تشغلها النساء<br>تحقيق نسبة عالية من التحاق البنات بالتعليم الابتدائي مقابل البنين |
| الهدف ٤: تخفيض معدل وفيات الاطفال | بعيدا عن المسار | انخفاض ولكن بطيء |
| الهدف ٥: تحسين صحة الامهات | بعيدا عن المسار | انخفاض ولكن بطيء |
| الهدف ٦: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية / الايدز والملاريا وغيرهما من الامراض | على المسار: السيطرة على الامراض الانتقالية | انخفاض معدل الاصابة والوفاة بسبب الملاريا والتدرن الرئوي |

## ٢. الاراضي وعمليات التخطيط

تعتبر ادارة الاراضي بطريقة منتجة اقتصاديا ومستدامة بيئيا اولوية كبيرة في العراق مما يتطلب رؤية واهداف ونشاطات لها اولوية في قطاع الاراضي. ان الارض أصل رئيس من الموجودات القيمة التي لا يمكن تجديدها او الاتيان بغيرها والتي يجب ان تستغل اقتصاديا واجتماعيا حاليا وللأجيال القادمة بشكل مستدام.

### ٢,٦. ضمان تنفيذ عمليات التخطيط والتصميم الحضري المستدامة

#### ٢,٦,١. التقدم المحرز

١. جميع المدن والمراكز الحضرية في العراق فيها تصاميم اساسية وتصاميم تفصيلية يتحدد بموجبها الاستعمالات الحضرية والمناطق الخدمية واتجاهات النمو والتوسع المستقبلي وهي بحدود (٢٥٦) وحدة حضرية وبلدية.
٢. معظم هذه التصاميم كانت مستنفذة عند حصول التغيير عام ٢٠٠٣ حيث لم يتم تحديثها لظروف العراق في حينه (الحرب والحصار).
٣. تم بعد سنة ٢٠٠٣ وضع خطة تفصيلية لتحديث هذه التصاميم وتوسيعها لسنة الهدف (٢٠) سنة من تاريخ الاعداد روعيت فيها المعايير الحديثة في جانب الخدمات وتحسين البيئة والتنمية المستدامة ومناطق التوسع ومراحل التنفيذ وتمت المباشرة بتحديث عدد (١٣١) مدينة تشكل نسبة ٥١% من مدن العراق قسم منها أكمل انجازه والاخر في مراحل متقدمة.
٤. الجهة المعدة للتصاميم هي المديرية العامة للتخطيط العمراني في وزارة البلديات والاشغال العامة وضمن صلاحياتها جميع المدن (عدا بغداد العاصمة ومدن اقليم كردستان) وقد تم التنفيذ من خلال عقود مبرمة مع شركات عالمية متخصصة مع شرط المشاركة مع مكتب استشاري عراقي بما يؤمن نقل الخبرة ويوسع القدرة على تنفيذ هذا العدد الكبير خلال فترة قصيرة ومتابعة الاعداد من المديرية اعلاه وفروعها في المحافظات البالغة (١٥) مديرية تخطيط في مركز كل محافظة.
٥. الجهاز المنفذ للتصاميم الاساسية هي مديرية البلديات المعنية حيث توجد بلدية في كل مدينة مهامها تقديم الخدمات البلدية وتنفيذ التصاميم الاساسية.
٦. مهمة اعداد التصاميم للعاصمة بغداد ومتابعة تنفيذها هي (امانة بغداد) دائرة التصاميم من خلال دراسة ومطابقة تصاميمها في لجنة من المهندسين المعماريين الاكفاء وخبراء في التخطيط الحضري ليجعل هذه التصاميم ضمن المعايير المقبولة.
٧. مهمة اعداد وتنفيذ التصاميم في اقليم كردستان هي لدوائر التخطيط العمراني في الاقليم والدوائر البلدية فيه.
٨. اضافة الى اعداد التصاميم الاساسية للمدن فان المديرية معنية بإعداد الخطط الهيكلية للمحافظات (تم المباشرة في (١٣) محافظة من أصل (١٥)) وكذلك مشاريع التجديد الحضري والتنمية الريفية والدراسات التخطيطية.

### ٢,٦,٢. التحديات الناشئة

١. ظاهرة التجاوز على المخططات الاساسية التي شملت جميع المدن خلال الفترة السابقة .
٢. التركيز العالي للأنشطة التجارية والحكومية ضمن منطقة الاعمال المركزية التقليدية .
٣. تدهور البنى التحتية القائمة وتقادم الشبكات واجراءات المعالجة ترقيعيه لحل مشكلات آنية.
٤. الانماط الصناعية مبعثره ووجود عدد منها متداخل مع استعمالات سكنية او تجارية مما أثر سلباً على نوعية الحياة والسلامة العامة (قسم من هذه الانماط ملوثه للبيئة).
٥. انتشار العشوائيات السكنية التي ظهرت بعد عام ٢٠٠٣ .
٦. صعوبة الحفاظ على التراث الحضاري والهوية المحلية في مجالات المحافظة فيما يخص المواقع الاثرية وارتباطها بالنسيج الحضري على مستوى المعالم، المباني، الفنون العامة (النصب والتماثيل، التراث الطبيعي (مثل البساتين).
٧. قدم الإطار التشريعي الحاكم لعملية التخطيط والتنفيذ.

### ٣,٦,٢. الرؤية المستقبلية

**تفعيل الادارة الحضرية وتنظيم المدن**

**ان تحقيق هذه الرؤية يتم عبر مجموعة من الاهداف:**

١. وضع استراتيجية وطنية للتنمية الحضرية والالتزام بمؤشراتها في وضع برامج التنمية المكانية وتنفيذها.

٢. تشريع قانون وطني للتخطيط العمراني يتضمن هيكلة المؤسسات المسؤولة عن التخطيط العمراني على المستوى الاتحادي والمحافظات والمهام التخطيطية لكل مستوى واليات وضع الخطط واقرارها ومتابعة تنفيذها والاجراءات في حالة التجاوز على المخططات الاساسية.

٣. تفعيل الالتزام بضوابط واليات تنظيم التخطيط الحضري والمخططات الاساسية للمستقرات البشرية وعدم التجاوز عليها.

٤. تطوير اليات السيطرة على تنفيذ المخططات الاساسية وعدم التجاوز عليها.

## ٧,٢. تطوير عمليات ادارة الاراضي الحضرية بما في ذلك معالجة مسالة الزحف العمراني

### ١,٧,٢. التقدم المحرز

المباشرة بمشروع اصلاح ادارة الاراضي الحضرية الذي تنفذه هيئة المستشارين مع برنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية لتكون نتائج المشروع خارطة طريق لإدارة الاراضي الحضرية في العراق بدءا من وضع قاعدة معلومات تفصيلية للأراضي الحضرية وطبيعة استعمالها الحالي وعائديتها وقيمتها واليات تسجيلها وانتقال الملكية او حق التصرف وغيرها.

**٢,٧,٢. التحديات الناشئة**

١. ان جميع المدن العراقية وبضمنها العاصمة بغداد ومراكز المحافظات تعتمد نمط السكن الافقي الناجم (من طبيعة النسيج المجتمعي المحافظ ومنظومة قوانين الافراز والتخصيص للأراضي) وهذا الموضوع ينجم عنه:
- كثافة سكنية منخفضة مما يعني عائد استثمار واطئ لا يتناسب مع قيمة ومحدودية الارض الحضرية المخدومة.
- يتطلب مزيد من الاراضي لسد الحاجة الانية والمستقبلية مسبباً التوسع الكبير على الاراضي المحيطة بالمدينة (والتي معظمها اراضي زراعية).

٢. قوانين وضوابط تخصيص الاراضي لا تراعي خصوصية كل مدينة وظروفها (جاذبة او طاردة).

٣. الية التخصيص للأراضي تتم على المستوى الفردي وفق الضوابط اعلاه وللشرائح المختلفة والتوجه نحو تخصيص الاراضي لتشييد مجمعات سكنية متكاملة لا يزال محدوداً جداً في نسبة السكن المتاح.

٤. لا تحقق نظم الادارة الحالية والتخصيص اي الية للربط بين تخصيص الاراضي وعملية تنفيذ الخدمات والبنى التحتية.

٥. الوضع الامني المعقد في العراق وبيئة العمل لا تسمح بدخول المستثمرين لبناء المجمعات السكنية عالية الكثافة ذات الاستعمالات المختلفة او تنفيذ مشاريع النقل والبنى التحتية.

### ٣,٧,٢. الرؤية المستقبلية

**وضع سياسة عامة لإدارة الاراضي وتنفيذ القرارات والخطوات المتعلقة بهذه الادارة للمساهمة في تحقيق الاهداف الوطنية المتمثلة في النمو الاقتصادي وتقليل الفقر وتامين الغذاء والاستدامة البيئية والدفاع الوطني والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في سياق اقتصاد السوق**

**ان تحقيق هذه الرؤية يتم عبر مجموعة من الاهداف:**

١. وضع وتطوير إطار للسياسة وإطار تنظيمي ومؤسسي لإدارة اراضي الدولة (الحضرية والريفية) والتصرف بها من اجل الاستثمار والاسكان والاستعمالات العامة بما في ذلك عملية خصخصة الاراضي الفائضة عن حاجة الدولة بما يتوافق مع مبادئ السوق.
٢. تقوية واستحداث المؤسسات وتعزيز نظام حوكمة لإدارة الاراضي شفاف وخاضع للمساءلة وتحديد الادوار والمسؤوليات المؤسسية على المستويات المختلفة.
٣. اقتراح تشكيل وكالات عامة او خاصة لإدارة تنظيم الأراضي.
٤. ايجاد اليات للتنسيق والتشاور بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية بشأن ادارة الاراضي المملوكة للدولة وبما يعزز من مبدا اللامركزية في ادارة الاراضي.
٥. اعتماد مبدا الشراكات العامة-الخاصة من اجل ادارة وتنظيم الارض.
٦. تطوير اساليب لإدارة الاراضي الحضرية والريفية مع الاخذ بعين الاعتبار الحاجة الى الاراضي للإسكان والتنمية الحضرية.
٧. تطوير الإطار التنظيمي والمؤسسي لتحويل الاراضي المحيطة بالمستقرات البشرية الى الاستعمالات الحضرية مع الاخذ بالحسبان حماية الاراضي الزراعية المنتجة وحقوق المياه ذات العلاقة.
٨. تطوير الإطار التنظيمي لاستعمالات الاراضي والخطط المكانية وفقا للأولويات.
٩. مراجعة وتطوير الإطار القانوني والمحاسبي لفرض الضرائب المتعلقة بالأراضي والتثمين (التقدير) والاموال العامة المتعلقة بالأراضي.
١٠. تيسير اجراءات الوصول للأراضي والاسكان لمجاميع مختلفة كالمجموعات المتأثرة بالتهجير من خلال نطاق من خيارات حيازة الاراضي.
١١. تطوير السياسات لمعالجة الاستخدامات غير الرسمية للأراضي للأغراض الاقتصادية والاسكان بما يؤمن التوازن بين المصلحة العامة للدولة ومصلحة الافراد والقطاع الخاص.

## ٨,٢. تعزيز عمليات الانتاج الغذائي في المدن

### ١,٨,٢. التقدم المحرز

١. الحفاظ على البساتين والغابات الطبيعية الموجودة في المدن وبعض الاراضي الزراعية المتخللة وتثبيتها ضمن الاستعمالات كبساتين ومناطق زراعية او مفتوحة لا تجيز الضوابط استغلالها للأغراض الحضرية والعمرانية، يكفل ذلك الحفاظ عليها بما يساهم في الانتاج الغذائي لخدمة المدينة وهذا الامر يتفاوت من حيث الحجم والمساهمة بالأهمية باختلاف واقع المدن وتوفر الموارد المائية.

٢. السماح باستغلال الاراضي الزراعية التي دخلت ضمن التوسعات العمرانية والتي لا تقع ضمن المرحلة قيد التنفيذ باستغلالها للأغراض الزراعية والانتاجية.
٣. اعطت القوانين السلطة للبلدية بمراقبة الفعاليات المسموح بإقامتها على (ظهير المدينة) وضمن محرمات البلدية بعمق يتراوح بين (٣كم الى ١٠كم) حسب صنف البلدية وبموجب ذلك يمكن الحفاظ على الطبيعة الزراعية لمحيط المدينة لتنفيذها ويحول دون ادراج صناعات او فعاليات ملوثة او انشاءات عمرانية ضمنها.
٤. حتى المناطق الخضراء والمفتوحة المخطط لها بموجب التصميم الاساس مثل الاشرطة الخضراء / ضفاف الانهار هنالك سماح بإنشاء بعض الفعاليات الزراعية التي لا تؤثر على وظيفتها كمناطق مفتوحة وخضراء مثل المشاتل التي تخدم العملية الزراعية.
٥. السماح بإنشاء اسواق بيع الخضر والفواكه بالجملة في أطراف المدينة وتثبيت ذلك ضمن الاستعمالات الحضرية بالتصاميم الاساسية بما يخدم عمليات الانتاج الغذائي وتوزيعه في المدن.

**٢,٨,٢. التحديات الناشئة**

١. ظاهرة التجاوز على الاراضي ذات الاستعمال الزراعي والبساتين داخل المدن الناجم عن ضعف الاجهزة البلدية ولوجود فرق واضح في المردود المالي المتحقق من استغلال هذه المناطق للأغراض العمرانية والانتاجية بدل الزراعية.
٢. وجود بعض الثغرات في التشريعات القانونية النافذة تؤدي الى تفتيت هذه الاراضي الزراعية والبساتين وتحويلها الى اراضي سكنية وعمرانية.
٣. صعوبة توفير الحصة المائية للمتخللات الزراعية داخل المدن خاصة بالاعتماد على منظومات قديمة في الري (الري السيحي) بدل من (الري بالتنقيط).

### ٣,٨,٢. الرؤية المستقبلية

**ان تعزيز عمليات الانتاج الغذائي في المدن يتم عبر مجموعة من الاهداف**

١. توفير امكانية أفضل للوصول الى المياه، تقنيات الري الحديثة التي تقلل من استهلاك المياه غالبا ما تكون مكاسب الكفاءة ممكنه من خلال اختيار المحاصيل المناسبة وجدولة الري السليمة واساليب الري الفعالة واستخدام مصادر بديلة للمياه ولأغراض الري، ان تحسين ممارسة الري يمكن ان يؤدي الى:
   - الحد من تكاليف المياه والضخ.
   - الحد من تكاليف الأسمدة وغيرها من المواد الكيميائية الزراعية.
   - الحفاظ على جوده اعلى للتربة.
   - زيادة غلة المحاصيل _بنسبة ١٠٠%
٢. تعزيز التخزين والبنية التحتية للنقل اجراء فوري رئيسي واجب اتخاذه من اجل زيادة المنتجات الزراعية الغذائية.
٣. توفير معدات جديده حديثة للأغذية والمنتجات الزراعية المعالجة للسماح بالتحول من مستوى زراعة الكفاف التقليدية الى الزراعية التجارية المنتجة ذات القيمة العالية والمنتجات المجهزة للصناعة الزراعية مع معالجة الشحة في العيادات البيطرية.
٤. توفير معلومات بدء التشغيل لأصحاب المشاريع الناشئة من حيث التسهيلات والحوافز لإقامة الاعمال التجارية الصغيرة على اساس منتظم للمهتمين، حيث يجب ان تشمل هذه المعلومات الخدمات الاستشارية لمساعدة المزارعين على فهم اجراءات طلب القرض فضلا عن التدريب على البحوث التسويقية وتخطيط الاعمال كما يفتقر المزارعون الذين يهتمون بتوسيع نطاق انشطتهم الزراعية والمهتمون بالتنويع في قطاع تجهيز الأغذية الى الممارسات المحاسبية الاساسية التي يحتاج اليها من اجل متابعة نقص او فرط انتاج الاغذية، دفع الاجور، التوظيف، ...

## ٩,٢. معالجة تحديات النقل الحضري

### ١,٩,٢. التحديات الناشئة

تمتد شبكة النقل في العراق سواء كانت طرق المركبات او خطوط السكك الحديد طوليا بموازاة محوري دجلة والفرات والتي أدت تقليديا الى تركز الفعاليات والمستقرات البشرية على وفق هذين المحورين وافتقار مناطق أخرى من العراق الى محاور أساسية للنقل مما أدى الى زيادة حجوم المرور وفق هذه المحاور التقليدية بشكل كبير وشكل ضغطا متزايدا على الطرق الرئيسة في العراق مما يتطلب معه المزيد من كلف الصيانة للطرق فضلا عن الحوادث المرورية العالية فضلا عن كلف التأخير العالية في زمن الرحلات وانعكاس ذلك سلبيا على القطاعات الاقتصادية الأخرى التي تتأثر بالنقل.

يسهم هذا الامتداد الطولي بضعف الترابط والتشابك الصناعي الزراعي فضلا عن تشابكاته مع بقية القطاعات الاقتصادية مما يتطلب انشاء شبكات من الطرق الشعاعية تربط المدن الصغيرة والمتوسطة وخلق محاور جديدة للتنمية في العراق.

### ٢,٩,٢. الرؤية المستقبلية

**تكامل أنظمة النقل المختلفة**

**ان تحقيق هذه الرؤية يتم عبر مجموعة من الأهداف:**

١. استكمال الطرق السريعة والشريانية بين المحافظات كطريق المرور السريع رقم (٢) والطرق الحولية حول المدن الكبرى بما فيها بغداد.
٢. استكمال ربط الطريق السريع رقم (١) بالمراكز الحضرية التي يمر بالقرب منها وإعادة تاهيل هذا الطريق.
٣. الربط العرضي بالطرق بين المحافظات والمدن المتوسطة والصغيرة.
٤. تعزيز شبكة الطرق الريفية على وفق أولويات التنمية الزراعية والريفية المتكاملة.
٥. تعزيز شبكة الطرق التي تربط المنافذ الحدودية بالمدن التي ضمن محاورها وغير المربوطة حاليا.
٦. تنفيذ مسارات سكة الحديد المزدوجة في المناطق غير المخدومة بخطوط سكة حديد على وفق مواصفات حديثة ضمن محوري بغداد كوت ناصرية بصرة، بغداد كوت عمارة بصرة.
٧. تحسين الخطوط الحالية وتحويلها الى خطوط مزدوجة وفق سرعة ٢٥٠ كم/ ساعة.
٨. تنفيذ خط سكة حديد بغداد –كركوك الذي يتفرع الى أربيل والسليمانية.
٩. تنفيذ خط السكة الدائري حول بغداد.
١٠. تعزيز النقل العام في المدن وخاصة الكبرى منها للحد من الزحام في الطرق.
١١. تنفيذ شبكة لقطارات النقل الحضري(المترو)
١٢. انشاء مطارات في مناطق متعددة في العراق على وفق نتائج دراسات جدوى فنية واقتصادية

## ٢,١٠,٢. تحسين القدرات الفنية اللازمة لتخطيط المدن وادارتها

### ٢,١٠,١,٢. التقدم المحرز

١. تعزيز المؤسسات العلمية (الجامعات والكليات) التي تخرج الكوادر التخصصية في مجال التخطيط الحضري والاقليمي وفي مجال العمارة والاسكان وكانت الاضافة في هذا الإطار هو استحداث كلية تخطيط حضري لمنح شهادة البكالوريوس.
٢. زيادة العلاقة والتنسيق بين المؤسسات الاكاديمية المعنية بالتخطيط وبين المديريات والدوائر التي تتولى عملية التنفيذ، وهو ما يتم حالياً بين المديرية العامة للتخطيط العمراني وبين معهد التخطيط الحضري والاقليمي ضمن الاطر التالية: -
   - الندوات والمؤتمرات الدورية.
   - تدريب طلاب الدراسات العليا لمعهد التخطيط في مديرية التخطيط العمراني وتعيين الخريجين

- احالة بعض المشاريع التخطيطية الى المكتب الاستشاري لمعهد التخطيط الحضري.

٣. تطوير كوادر الدوائر التخطيطية وبناء القدرات من خلال زجهم في دورات تدريبية داخل وخارج القطر من خلال:
   - اضافة فقرة تدريب الكوادر ضمن العقود المبرمة مع الشركات العالمية للمشاريع التخطيطية.
   - الاستفادة من الدورات التي تقيمها الجهات المانحة والمنظمات الدولية ومنظمات الامم المتحدة في تطوير القدرات.
٤. إلزام الشركات العالمية المتخصصة المحال اليها المشاريع التخطيطية بالشراكة مع مكاتب استشارية عراقية بما يؤمن نقل الخبرة والفائدة المتبادلة وتحسين قدرات هذه المكاتب.

**٢,١٠,٢. الرؤية المستقبلية**

**تحسين القدرات الفنية اللازمة لتخطيط المدن وادارتها**

**ان تحقيق هذه الرؤية يتم عبر مجموعة من الاهداف:**

١. تعزيز القدرة المهنية في ادارة الاراضي وتخطيط استعمالات الاراضي والتخطيط المكاني وانظمة معلومات الاراضي... من خلال تطوير البرامج والتعاون مع الجامعات العالمية.
٢. تطوير اليات التواصل لزيادة الوعي حول تطوير سياسات وادارة الاراضي.
٣. تطوير استراتيجية لإدارة التوقعات والمخاطر.
٤. تعزيز فهم سيادة القانون فيما يتعلق بالأراضي.

جدول خلاصة المحور الثاني

| المحور الرئيس | الأراضي وعمليات التخطيط | التقدم المحرز | | | التحديات الناشئة | | الرؤية المستقبلية | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | ضعيف | متوسط | عالي | مشخصة | غير مشخصة | مقترحة | غير موجودة |
| القضايا | ضمان تنفيذ عمليات التخطيط والتصميم الحضري المستدامة | | ■ | | ■ | | ■ | |
| | تطوير عمليات ادارة الارض الحضرية بما في ذلك معالجة مسالة الزحف العمراني | ■ | | | ■ | | ■ | |
| | تعزيز عمليات الانتاج الغذائي في المدن | ■ | | | ■ | | ■ | |
| | معالجة تحديات النقل الحضري | ■ | | | ■ | | ■ | |
| | تحسين القدرات الفنية اللازمة لتخطيط المدن وادارتها | | | ■ | | | ■ | |

## ٣. البيئة وعمليات التحضر

لم تحظ البيئة بأية أولوية من قبل الدولة خلال الثلاثة العقود الماضية كما ان التدهور والتدمير الذي أصاب البنى الارتكازية البيئية خلال عقود من الحروب والحصار الاقتصادي وغياب الامن والاستقرار اضف الى ذلك معدلات النمو السكانية العالية والبالغة ٣% سنويا ومستويات التحضر المرتفعة في البلاد وما تتعرض له من تصحر وتدهور في جودة الأراضي الزراعية وتملحها وتغدقها ولا سيما في المناطق الوسطى والجنوبية وتصريف مياه البزل والصرف الصحي والمياه المتخلفة عن المصانع والمستشفيات دون المعالجة الكاملة وعدم تامين وحدات لمعالجة الغبار والغازات المتخلفة عن المشاريع الصناعية وبدائية أساليب التعامل مع المخلفات الصلبة وضعف الوعي المجتمعي بأهمية البيئة والحفاظ عليها وغيرها من الأمور كلها كانت وراء تدهور البيئة العراقية بعناصرها الثلاثة المياه والهواء والتربة.

### ١١,٣. التصدي لظاهرة تغير المناخ

#### ١,١١,٣. التقدم المحرز

لا يختلف العراق عن باقي دول العالم من حيث تأثره بظاهرة التغيرات المناخية بما فيها الاحتباس الحراري وانخفاض كمية الامطار وتزايد المعدلات السنوية للحرارة والرطوبة وتزايد معدلات التبخر والغبار والعواصف الترابية والرعدية، وسعى العراق الى رصد ومراقبة التغيرات في هذه المعدلات من خلال محطات الرصد للأحوال الطبيعية التي أصبح عددها ١٠ محطات ثابتة منذ عام ٢٠١١ أربع منها في بغداد، البصرة، الموصل، والرطبة والست الباقية موزعة على مدن إقليم كردستان.

### ١٢,٣. الحد من مخاطر الكوارث

#### ١,١٢,٣. التقدم المحرز

تحقق تقدم ملموس في رصد ومراقبة الواقع البيئي والذي تعزز بالقراءات المستمرة والمنتظمة للظواهر الطبيعية، الا انه لم يكن بمستوى الطموح بسبب النقص الكمي ومحدودية الانتشار الجغرافي لمحطات الرصد والذي يسعى العراق الى زيادتها وتوسيع نطاق انتشارها الجغرافي خلال السنوات ٢٠١٣-٢٠١٧ جاعلا منها نظام انذار مبكر ضد الظواهر الطبيعية ومقياسا للملوثات من اجل التصدي للآثار السلبية التي قد تمتد لتشمل البيئة الطبيعية والاصطناعية والبشر.

### ١٣,٣. الحد من اشكال الاختناق المروري

#### ١,١٣,٣. التقدم المحرز

ان الحد من اشكال الاختناق المروري يتعامل مع جانبين الأول نشاط الطرق والجسور والثاني النقل العام

<u>نشاط الطرق والجسور</u>

طبقا للمعايير الدولية فان لكل ١٠٠ نسمة / كيلومتر مربع من كثافة السكان تحتاج الى ١كم /كيلو متر مربع من الطرق وان كثافة الطرق في العراق بحدود ٠,١٩ كم / كيلو متر مربع أي ان شبكة الطرق تتطلب ان تكون بحدود ٢٤٠٠٠٠ كم مع ملاحظة ان كثافة السكان في العراق طبقا لتقديرات عام ٢٠١١ هي ٧٩,٥ نسمة / كيلو متر مربع وإذا استثنينا المساحات الصحراوية غير المأهولة فان الحاجة للطرق الجديدة هي

بحدود ٢٠٠٠ كم وفقا للمعيار المذكور. وكانت شبكة الطرق في العراق قد تعرضت الى تدهور كبير وأصاب معظم اجزائها الدمار والتلف نتيجة للعمليات العسكرية والاعمال التخريبية وقلة وندرة اعمال الصيانة الطارئة والدورية عليها وقد أدى ذلك الى انخفاض مستوى كفاءة شبكة الطرق الى مستويات متدنية وانخفاض طاقاتها الاستيعابية فضلا عن تلف معظم لوحات الدلالة واللوحات التحذيرية والارشادية للطرق الخارجية والطرق السريعة وفقدانها وعليه فان إعادة تأهيل شبكة الطرق الحالية تعد من الأولويات في نشاط الطرق والجسور.

نشاط النقل العام

تضاءل نشاط نقل الركاب الحكومي في عام ٢٠٠٣ والمدة التي تلته وكان محدودا جدا سواء على مستوى النقل بين المدن او داخلها ولم يكن بالشكل المنظم الذي كان معمولا به سابقا. بعد عام ٢٠٠٨ استعاد نشاط نقل الركاب الحكومي نشاطه المنظم تدريجيا من خلال تسيير الحافلات بين المدن وضمن مدينة بغداد وتحقق الهدف الخاص بتوفير ٣٠٠ حافلة لنقل الركاب خلال عامي ٢٠١٠ و٢٠١١ وبنسبة ١٣٤% من المخطط، حيث تم استيراد ٧٠٩ حافلة لدعم النقل الخارجي و٨٦ حافلة لدعم النقل الدولي خلال عام ٢٠١٠ مع توفير ٢٤٦ حافلة خلال ٢٠١١ ، حيث بلغ عدد حافلات الشركة العامة لنقل المسافرين والوفود ولغاية أيلول ٢٠١٢ ما مجموعه ٩٤٥ حافلة عاملة اما عدد الخطوط العاملة حاليا فهي ٣٠ خطا داخل مدينة بغداد و٣ خطوط لنقل الطلبة (من المؤمل زيادتها خلال المدة القادمة الى ٥ او ٦ خطوط) ٤ خطوط داخل المحافظات و١٤ خطا بين بغداد والمحافظات، وازداد معدل النمو في اعداد الركاب والمسافرين عام ٢٠١١ مقارنة بعام ٢٠١٠ بنسبة ٣,٤%. ومع تحسن الوضع الأمني بدا الطلب على نقل الركاب داخل المدن وبينها بالازدياد، ومع محدودية نشاط السكك في الوقت الحاضر فقد أصبح الاعتماد على النقل بالحافلات كونه الحل المتوفر حاليا. ان الأسعار التي تعمل بها الشركة العامة لنقل المسافرين والوفود وبالرغم من زيادتها الا انها ما زالت اقل من أسعار القطاع الخاص بكثير فضلا عن كون الحافلات التي تمتلكها الشركة حديثة الصنع ومكيفة وامينة مع تقديم بعض الخدمات في اثناء الرحلة لذلك اخذ المواطنون بتفضيلها على حافلات النقل الخاص. وقد تم التعاقد مع القطاع الخاص لأغراض التعاون في مجال التشغيل المشترك لحافلات نقل الركاب داخل مدينة بغداد وبخطوات منتظمة وبمتابعة الشركة واشرافها.

**٢,١٣,٣. التحديات الناشئة**

١. ان نقل النسبة الأكبر من البضائع على شبكة الطرق ولد ضغطا كبيرا على الشبكة مما ساهم في تدميرها.
٢. أدى انعدام السيطرة على الحمولات والاحمال المرورية لمركبات الحمل الى تدمير شبكة الطرق.
٣. قلة الطرق العرضية بين المحافظات والمدن وقلة الطرق الحلقية والحولية للمدن.
٤. ضعف الاهتمام بالجودة والسيطرة النوعية لمشاريع الطرق.
٥. سيادة مبدا تقاطعات الطرق مع خطوط السكك الحديد بمستوى واحد.
٦. محدودية التخصيصات المالية للنشاط.
٧. استمرار الوضع الأمني غير المستقر في بعض المدن والمحافظات واستمرار القطوعات والحواجز الأمنية في الشوارع العامة والفرعية.
٨. محدودية اسطول النقل العام بالحافلات في المدن وما بينها.
٩. الترهل الكبير في الجهاز الإداري والتشغيلي لنشاط النقل العام وأثرة في تدني مستويات الأداء.
١٠. وجود قطاع خاص غير منظم يستخدم مركبات دون المواصفات المطلوبة وملوثة لبيئة المدن.

### ٣,١٣,٣. الرؤية المستقبلية

**شبكة طرق ذات هرمية متوازنة تتكامل مع أنظمة النقل الأخرى تؤمن زمن وكلفة رحلة اقل وامانا أكبر وأثرا بيئيا سلبيا اقل.**

**ان تحقيق هذه الرؤية يتم عبر مجموعة من الأهداف:**

١. تحسين واقع حال شبكة الطرق الحالية بإعادة تأهيل الطرق الحالية وإعادة اعمار الجسور وتثبيت علامات الدلالة والعلامات الارشادية والتحذيرية وتأثيث الطرق الخارجية.
٢. زيادة الطاقة الاستيعابية للشبكة الحالية ورفع درجة السلامة والأمان لمستخدميها وحمايتها من الضرر عبر اكمال الأجزاء المتبقية من الطرق السريعة واكمال ربط هذه الطرق بمراكز المدن التي لم يتم ربطها لحد الان والاستمرار بإلغاء تقاطعات الطرق مع خطوط السكك الحديد وحماية شبكة الطرق البرية من الاحمال المفرطة من خلال انشاء محطات وزن المركبات للحفاظ على شبكة الطرق من تأثير اوزان المركبات والاحمال المحورية التي تتجاوز الحدود المسموح بها وتشريع قانون جديد او تعديل التشريع الحالي لفرض الرسوم بنسب معينة على استخدام الطرق الرئيسة والشريانية واستخدام الجسور لتامين مبالغ مناسبة لصيانة الطرق والجسور بشكل دوري ومستدام.
٣. تعزيز دور القطاع الخاص ودعمه اذ يمكن للقطاع الخاص المحلي والاستثمار الأجنبي ان يلعب دورا مهما في تنفيذ البنى التحتية ومحاور الطرق السريعة على ان تتوفر طرق وجسور مجانية لمسارات هذه المحاور نفسها

**تامين نقل عام داخل المدن وما بينها سريع ومستدام صديق للبيئة ومحقق لطموحات الفئات المستهدفة.**

**ان تحقيق هذه الرؤية يتم عبر مجموعة من الأهداف:**

١. تحديث اسطول نقل الركاب داخل المدن وما بينها بحافلات حديثة ومريحة ومستوفية للمحددات البيئية ملبيا لطموحات الفئات المستهدفة.
٢. العمل بمبدأ الأجور التمييزية لصالح فئات الطلبة والشباب وذوي الاحتياجات الخاصة والمشمولين ببرامج الرعاية الاجتماعية.
٣. تشجيع القطاع الخاص لتأسيس شركات مساهمة وخاصة للنقل ما بين المدن وداخلها وعلى اسس تنافسية مع القطاع العام.
٤. دعم القطاع الخاص وإعادة تنظيمه في مجال نقل الركاب وتامين البنى الارتكازية لمزاولة نشاطه ولاسيما مرائب نقل الركاب وبمواصفات عالية.
٥. استمرار دعم القطاع الخاص في تامين وسائط نقل مريحة من خلال دعم إحلال السيارات الجديدة محل القديمة.
٦. التحول التدريجي لإناطة نشاط نقل الركاب الى القطاع الخاص.

## ٣,١٤. تلوث الهواء

### ٣,١,١٤. التقدم المحرز

ما يشهده العراق من تقدم ملموس في مجال الحد من معدلات تلوث الهواء وتحسين نوعيته هو نتيجة لتنفيذ كثير من البرامج والمشاريع خلال السنوات ٢٠١٠-٢٠١١ والتي تمخض عنها وجود برنامج لمراقبة نوعية الهواء من خلال محطات ثابتة لقياس الملوثات في ثلاث محافظات فقط : بغداد ، البصرة ونينوى وزيادة في اعداد المحطات المتخصصة بفحوصات وقرارات نوعية الهواء التي بلغت ١٧ محطة متكاملة وسيضاف اليها في نهاية عام ٢٠١٢ ست محطات أخرى لتغطي كلا من محافظة النجف وكربلاء وميسان وبواقع محطتين لكل محافظة فضلا عن اعتماد اللوائح الوطنية كمحددات لنوعية الهواء المحيط والانبعاث للأنشطة المختلفة ناهيك عن تحديث وتفعيل الأنظمة والتعليمات الخاصة بحماية البيئة وتحسينها.

كما تعد سياسات توجه الأنشطة الإنتاجية كالصناعة والكهرباء والنفط (الطاقة) والنقل والمواصلات نحو الحد من ملوثات الهواء بالاعتماد على منظومات معالجة الهواء واستخدام تقانات أنظف بيئيا من العوامل المعززة لحال تحسين نوعية الهواء خاصة إذا علمنا بان تلك الأنشطة من اكثر المصادر المساهمة في تلوث الهواء بالغازات السامة وزيادة تراكيزها في الجو وخاصة تراكيز العناصر الثقيلة كالرصاص والدقائق العالقة.

**في المجال الصناعي:** تم تأهيل وإعادة بناء مرسبات الغبار لـ ١٤ معملا من معامل الاسمنت في عام ٢٠١١ وسيستمر العمل خلال مدة الخطة ٢٠١٣-٢٠١٧ بما يعزز من اتجاه تخفيض معدلات تدفق الغبار الخارج من الافران وتراكيزه والتوسع في انتاج بدائل الطاقة غير المتجددة في المجالات الصناعية والذي تجاوز عدد المشاريع المنفذة منه ١٥ مشروعا صناعيا في نهاية عام ٢٠١١ مما سيجعلها عاملا إيجابيا في تحسين نوعية الهواء خلال السنوات القادمة.

**في مجال الكهرباء:** هناك توجه حالي ومستقبلي لاستخدام التكنلوجيا الصديقة للبيئة بإحلال المحطات الغازية وبنسبة اكبر من أنواع المحطات الأخرى واستغلال مصادر الطاقة البديلة والمتجددة اذ تم تحويل حوالي ٦٠٠٠ ميكا واط من ١٢ محطة للعمل على الغاز الطبيعي وسيتم توزيع سخانات شمسية على المنازل بما يوفر طاقة ١٥٠ ميكا واط ابتداء من عام ٢٠١٣ ، كما تم تبني جدول زمني مبرمج لتحويل المحطات ذات الدورة المفردة الى دورة مركبة وهذا سيساعد على استغلال الهواء الحار الناتج من المحطات الغازية لتشغيل المحطات البخارية دون استخدام الوقود السائل.

**في مجال النفط والغاز:** يسعى العراق الى الحد من عمليات حرق الغاز المصاحب واستثماره كاملا اذ يسعى العراق الى استخدام الوقود الأقل تلويثا بإقرار استخدام الغاز السائل LPG كوقود للمركبات جنبا الى جنب مع البنزين والديزل لاستثمار الفائض من الغاز السائل وذلك ابتداء من عام ٢٠١٤ والسنوات اللاحقة بالاعتماد على الإجراءات التالية:

- انشاء محطات أصولية مع ملحقاتها كافة في بغداد ويتم تجهيزها بالغاز ثم تعميمها على بقية المحافظات.
- إضافة منظومة تعمل بالغاز السائل جنبا الى جنب مع المحطات العاملة.

- توفير غاز للمجمعات السكنية مع الاخذ بنظر الاعتبار المحددات البيئية وكافة شروط السلامة والأمان.

**في مجال وسائط النقل:** ان تبني العراق لسياسات تجارية مفتوحة تخلو من ضوابط الاستيراد تمخض عنها زيادة في اعداد السيارات المستوردة بنسبة ١٢٧% مقارنة بالمدة قبل ٢٠٠٣ لتحل محل السيارات القديمة وبنسبة ٨٠% فكان له أثر مزدوج في البيئة الأول ذو أثر إيجابي تمثل في تحسن نوعية الهواء والثاني ذو أثر سلبي تمثل في غياب ضوابط الاستيراد والخاصة بالبيئة وخاصة نوعية البنزين المستورد الذي ارتفعت معدلات استيراده لتغطية الطلب المحلي فكان سببا في تزايد نسب الملوثات في الهواء. ان الزيادة في اعداد السيارات بعد عام ٢٠٠٣ ولدت ظاهرة الزخم المروري تلك الظاهرة التي تفاقمت اثارها السلبية بفعل تزايد نقاط المرور والسيطرات الثابتة والمتحركة مما ادى الى تزايد تراكيز التلوث في الهواء في اثناء وقت الزخم المروري منها اكاسيد النتروجين واحادي اكسيد الكربون. لذلك يسعى العراق خلال السنوات ٢٠١٣-٢٠١٧ الى تبني مجموعة من الاجراءات للحد من الاثار السلبية الناجمة عن تطبيق سياسات تجارية مفتوحة تخلو من الضوابط البيئية وخاصة فيما يتعلق باستيراد السيارات تماشيا مع الاتفاقيات الدولية التي انضم اليها العراق والخاصة باستيراد التقنيات الصديقة للبيئة واستعمال الوقود النظيف من اجل حماية وتحسين نوعية الهواء والارتقاء بالتنمية البشرية المستدامة.

### ٢,١٤,٣. التحديات الناشئة

١. على الرغم من الإنجازات المتحققة في مجال الاستدامة البيئية للتنمية خلال السنوات الأخيرة فلا تزال البيئة كقطب من اقطاب التنمية المستدامة تعاني من تدهور كبير في جميع عناصرها وعدم إعطاء أولوية متقدمة لها في القرار التنموي.
٢. اتساع الفجوة المالية ما بين حجم التخصيصات المرصودة للبيئة في الموازنة الاتحادية العامة ومتطلبات حماية البيئة وتحسينها.
٣. عدم مواكبة برامج القدرات في المجال البيئي مع متطلبات حماية البيئة وتحسينها ولاسيما في المحافظات.
٤. ضعف تنفيذ التشريعات البيئية ولا سيما الجوانب المتعلقة بالعقوبات ومحاسبة المخالفين للشروط البيئية وعدم تنفيذ مبدا " الملوث يدفع"
٥. محدودية استخدام التكنلوجيا الصديقة للبيئة في معظم مجالات الحياة ولا سيما في الأنشطة الصناعية والطاقة الأكثر تلويثا للبيئة واستمرار الاعتماد على المنظومات التقليدية ذات الأثر السلبي في البيئة.
٦. ضعف الاستجابة للمعايير الدولية البيئية ولا سيما بعد انضمام العراق الى ١١ اتفاقية بيئية دولية مما يتطلب تامين مستلزمات الإيفاء بالمتطلبات المترتبة على الانضمام الى هذه الاتفاقيات.
٧. غياب وجود استراتيجية وطنية شاملة للتنمية المستدامة أدى الى الاعتماد على الارتجالية والانتقائية في تنفيذ البرامج والمشاريع البيئية.
٨. لا يزال القطاع الخاص غائبا بكونه شريكا أساسيا في إرساء دعائم التنمية المستدامة في العراق.

### ٣,١٤,٣. الرؤية المستقبلية

**حماية نوعية الهواء وتحسينه**

**ان تحقيق هذه الرؤية يتم عبر مجموعة من الأهداف:**

١. تبني برامج تنفيذية متخصصة حسب المصدر المسبب لتلوث الهواء، المصادر الطبيعية، المصادر الصناعية الثابتة، المصادر الصناعية المتحركة والضوضاء.
٢. زيادة محطات القياس والفحص والمراقبة الثابتة لتغطي محافظات العراق كافة.
٣. وضع قاعدة بيانات ومعلومات بيئية وادارتها من ناحية التجميع والتوثيق والنشر بالوسائل الالكترونية الحديثة.
٤. انتاج الوقود النظيف واستخدامه.
٥. اعتماد تقنيات الانتاج الانظف بيئيا.
٦. التوجه نحو استخدام الطاقة المتجددة (كالطاقة الشمسية والرياح والطاقة الكهرومائية وطاقة الكتلة الحيوية لتقليل الانبعاثات).
٧. تعزيز التعاون الدولي القائم على هدف تحسين نوعية الهواء كشرط من شروط العقود المبرمة.

**القضايا المستقبلية المقترحة**

**أ. مكافحة التصحر**

**اتسعت المناطق المتأثرة بالتصحر لا بل تفاقمت ظاهرة التصحر في العراق خلال السنوات الاخيرة بسبب التغيرات المناخية والعوامل البيئية الأخرى، وان ترك الامور على ما هو عليه سيكون له نتائج اقتصادية واجتماعية وبيئية وخيمة لذلك يسعى العراق الى اتخاذ تدابير فعالة لمواجهة الظاهرة ومكافحتها من خلال مواجهة زحف الصحراء على الاراضي الزراعية من خلال تثبيت الكثبان الرملية في المحافظات الوسطى والجنوبية ، انشاء الواحات الصحراوية ، تنمية الغطاء النباتي في المناطق الصحراوية ، زيادة مساحة المراعي الطبيعية وزيادة اعداد المحميات الطبيعية ، توسيع مساحات الغابات الاصطناعية ، فضلا عن ايقاف تبوير الاراضي الزراعية جراء الجفاف والانخفاض المستمر للموارد المائية .**

**ب. الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي**

**اذ أطلق العراق نتائج مسح الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي في القطاع الحكومي في شهر كانون الأول ٢٠١٢ لتقويم حال مؤسسات الدولة في مجال الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي وقد اشرت نتائج هذا المسح استعانة كثير من الوزارات في تنفيذ مهامها باستخدام مخرجات المسوح الفضائية في أنشطتها وبالذات في المجال الزراعي وتخطيط المدن والتخطيط الإقليمي وقراءة الظواهر الطبيعية.**

**يسعى العراق الى تبني المشاريع التي من شانها ان تعزز الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي في مجالات:**

**١. بناء البنى التحتية والتوسع بالتطبيقات الخاصة بهذه التقنيات.**
**٢. بناء منظومات نظم المعلومات الجغرافية التي تفيد في مجال بناء الخطط ومتابعة تنفيذها واتخاذ القرارات.**
**٣. تعزيز تبادل خدمات ومنتجات هذه التكنلوجيا واستخدام المصادر المشتركة لها.**

جدول خلاصة المحور الثالث

| المحور الرئيس | البيئة وعمليات التحضر | التقدم المحرز | | | التحديات الناشئة | | الرؤية المستقبلية | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | ضعيف | متوسط | عالي | مشخصة | غير مشخصة | مقترحة | غير موجودة |
| القضايا | التصدي لظاهرة التغير في المناخ | ■ | | | | ■ | | ■ |
| | الحد من مخاطر الكوارث | ■ | | | | ■ | | ■ |
| | الحد من اشكال الاختناق المروري | | ■ | | ■ | | ■ | |
| | تلوث الهواء | | | ■ | ■ | | ■ | |

## ٤. الادارة والتشريعات الحضرية

يأتي دور التشريعات الحضرية كقاعدة قانونية تضعها السلطة المختصة اذ انها الأداة الأولى لتطبيق برامج وخطط التنمية الحضرية المستدامة ويتحتم متابعة تعديل التشريع وتغييره وفقا للظروف المتغيرة والحاجات المتطورة في المجتمع التي هي هدف التشريع ومرماه والتخلف عن تحقيقها يفقد التشريع مصداقيته ودوره المنوط به.

### ٤,١٥. تطوير التشريعات الحضرية

#### ٤,١٥,١. التقدم المحرز

١. اجراء التعديلات على التشريعات الحالية تعطي السلطة للبلدية على الاراضي الزراعية التي تقع ضمن حدود البلدية بتحويل جنسها من زراعي الى عقاري مسجل بأسم البلدية لتنفيذ استعمالات التصميم الاساسي وبالاخص القرار (٢٢٢) لسنة ١٩٧٩.
٢. اجراء التعديلات على التشريعات الحالية تعطي السلطة للبلدية على الاراضي المحيطة بالمدينة خارج حدودها البلدية (منطقة ظهير المدينة) وبعمق يتراوح بين (٣ الى ١٠) كم **(حسب صنف البلدية) وذلك** بموجب قانون ادارة البلديات رقم (١٦٥) لسنة ١٩٦٤) بما يسهل من عملية التوسع ويمنع النمو العشوائي.
٣. وجود مؤسسات حكومية معنية بالتخطيط بمستوياته الثلاثة: -
   - المديرية العامة للتخطيط العمراني / مهمة التخطيط على مستوى المدن والمحافظات.
   - التخطيط الاقليمي / على مستوى الاقاليم.
   - وزارة التخطيط / على المستوى الوطني.
٤. وجود نافذة واحدة في مجال دراسة وتخصيص المواقع الاستثمارية والتنموية خارج حدود البلديات على مستوى القطر هي لجنة تخصيص الاراضي للمشاريع الاستثمارية والتنموية.
٥. اصلاح نظام اصدار اجازات البناء في العراق.

#### ٤,١٥,٢. التحديات الناشئة

١. توزع المؤسسات التخطيطية على أكثر من وزارة (وزارة البلديات والأشغال العامة، وزارة التخطيط) وامانة بغداد بالنسبة للعاصمة.
٢. وجود بعض التشريعات التي تتطلب التعديل أو الالغاء .
٣. عدم وجود إطار قانوني رادع يحول دون استمرار ظاهرة التجاوزات والعشوائيات داخل المدن ويسمح للمؤسسات البلدية بمعالجتها وفق مؤشرات السياسة الوطنية للاسكان.
٤. الضوابط والتشريعات الحالية اعطت سقف عالي للحد الادنى للافراز للقطعة السكنية بما ولد مدن ذات كثافة واطئة واستغلالها غير كفوء للارض اضافة الى شمولية هذه القوانين لكل المدن ودون مراعاة خصوصية كل مدينة.
٥. قدم القوانين المنظمة للعمل البلدي والتخطيطي حيث ان قانون ادارة البلديات رقم (١٦٥) صادر سنة ١٩٦٤.

٦. ضعف قدرات المؤسسات البلدية وكوادرها في تنفيذ المهام المناطة بها وخاصة في مجال الرقابة والتنظيف.
٧. وجود قرارات وتشريعات تسمح ببناء المجمعات السكنية الاستثمارية خارج حدود البلديات والمدن وهذا الاتجاه غير صحيح لصعوبة توفير الخدمات لهذه المجمعات وعدم وجود الاساس الاقتصادي لها.
٨. عدم وجود أطر تشريعية وهياكل ادارية منظمة لعملية السكن والتشييد والرقابة في القرى والريف او لتقديم الخدمات الامر الذي جعل مستوى الخدمات متخلف فيها وشجع على الهجرة غير المدروسة الى المدن وبناء احزمة الفقر ومدن الصفيح حولها .

### ٣,١٥,٤. الرؤية المستقبلية

**ان تطوير الادارة والتشريعات الحضرية يتم عبر مجموعة من الاهداف:**

١. تحديد اراضي الدولة وغيرها ورسمها على الخرائط وتطوير نظام ادارة معلومات للاراضي بما يسهل الوصول اليها.
٢. التحول من نمط الادارة المركزية للاراضي الحضرية الى الادارة اللامركزية لها.
٣. تحسين نظام تسجيل الاراضي لتعزيز الكفاءة وتيسير الوصول الى النظام من قبل جميع المجموعات المعنية مع التركيز على المجموعات الضعيفة.
٤. التعزيز المؤسسي لنظام حل نزاعات الاراضي.
٥. الاصلاح القانوني مثل تقوية القانون المدني واصدار القوانين ةالتنظيمات المكملة وتحسين الوضوح القانوني (لخطة العمل: معالجة الملكية المتعددة على سبيل المثال).
٦. تقييم القدرة الوطنية بتغطية جميع المجموعات المعنية مثل الحكومة والتعليم والمجتمع المدني وتطوير برنامج للتدريب وتنمية القدرات.
٧. معالجة الاراضي الموقوفة سواء كانت موقوفة وقفا صحيحا او غير صحيح ضمن الإطار العام لسياسة الاراضي.

## ١٦,٤. اللامركزية وتعزيز قدرات السلطات المحلية

### ١,١٦,٤. التقدم المحرز

بعد التغيير الذي حصل في ٢٠٠٣ فان منظومة القوانين وبضمنها الدستور قد حول نظام الحكم والادارة في الدولة من النظام المركزي الشمولي الى النظام الفدرالي الاتحادي الذي يعتمد الادارة اللامركزية وتقوية قدرات وصلاحيات الحكومات والسلطات المحلية المنتخبة في المشاركة بالقرارات وبضمنها القرارات التخطيطية وانعكاس ذلك من خلال الاتي:

١. تخصيص جزء من موازنة الدولة تحت تسمية خطة تنمية الاقاليم تخصص هذه المبالغ الى الحكومات المحلية وبنسب تتوافق مع الحجم السكاني لكل محافظة لتنفيذ خطط التطوير والتنمية فيها.
٢. تفعيل دور الدوائر الفرعية للوزارات في مركز كل محافظة بتولي عملية التنفيذ والمراقبة للمشاريع الممولة من الخطة الاستثمارية والمنفذة في هذه المحافظات والتي تحدد بعد التنسيق مع الحكومات المحلية.

٣. هنالك خطوات تشريعية مضافة لتحويل مهام دوائر عدد من الوزارات الاتحادية الى الحكومات المحلية خلال السنتين القادمتين لتعزيز دورها ومهامها وبقاء ديوان هذه الوزارات لمهام الاشراف والخدمات الاستشارية.
٤. اعطاء تمويل مالي اضافي الى المحافظات التي فيها موارد طبيعية او مالية اضافية (منافذ حدودية) او (حقول نفطية) لتطوير هذه الموارد ومعالجة الاثار السلبية على البيئة من الاستخراجات والصناعات النفطية.
٥. اعطاء سلطة استحداث وحدات ادارية جديدة وتحويل بعض القرى والتجمعات السكانية الريفية الى مراكز حضرية (مدن) بموجب صلاحيات وضوابط.
٦. اعطاء المجالس المحلية سلطة المساهمة بتصديق التصاميم الاساسية والمخططات الحضرية والمراقبة والاشراف على الاعداد والتنفيذ.

**٢,١٦,٤ . التحديات الناشئة**

١. لا تزال البنى الادارية الحالية تعكس نهجا مركزيا في توجهاتها ومساراتها رغم دعم اللامركزية وفق الدستور.
٢. تداخل الصلاحيات والسلطات بين الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية والتي اثرت بشكل مباشر او غير مباشر في مجمل عملية التخطيط والمراقبة والمشاركة العامة واشراك القطاع الخاص.
٣. محدودية دور مجالس المحافظات في بعض المجالات ذات الصلة الوثيقة بالاختصاص المحلي مثل اختيار القيادات الادارية واعداد الموازنات التشغيلية.
٤. ضعف اعتماد اللامركزية الادارية في تفويض الصلاحيات على المستويين المركزي والمحلي .

**٣,١٦,٤. الرؤية المستقبلية**

**ان تحقيق اللامركزية وتعزيز قدرات السلطات المحلية يتم عبر مجموعة من الاهداف:**

١. استمرار تعزيز برنامج تنمية الاقاليم والمحافظات من خلال زيادة نسبة تخصيصات البرنامج الى اجمالي الموازنة الاستثمارية للدولة واتاحة مسؤولية المشاريع المحلية .
٢. تعزيز دور الادارات المحلية في قرارات الوزارات الاتحادية فيما يخص المشاريع التي تخدم المحافظة.
٣. تفعيل مجالس التخطيط والتنمية في المحافظات والتنسيق بين الوزارات الاتحادية والادارات المحلية وبناء قدرات الكوادر المحلية بما يؤمن قيامها بادوارها المطلوبة بشكل جيد في مراحل التخطيط، التنفيذ، الاشراف والرقابة.
٤. تعزيز التنسيق والتكامل بين مديريات التخطيط التابعة لوزارة التخطيط والجهات المختصة في الوزارات والحكومات المحلية واعداد خطط المحافظات بشكل تشاركي.
٥. قيام المحافظات بتأمين العدالة والشفافية في توزيع ثمار التنمية على الوحدات الادارية كافة ضمن المحافظة المعنية وبما يتناسب مع حاجاتها وكثافتها السكانية وبالتنسيق مع المجالس المحلية للاقضية والنواحي.

## ١٧,٤. تعزيز مستويات المشاركة وحقوق الانسان في مجال التنمية الحضرية

### ١,١٧,٤. التقدم المحرز

بلغت نسبة المشاركة العامة في صنع القرارات وصياغة الاستراتيجيات لمجالس المحافظات وقطاع الاعمال والمواطنين ومنظمات المجتمع المدني ١٨% مما يؤشر ضعف المشاركة العامة في رسم السياسات وصنع القرارات، وتلعب المشاركة دورا جوهريا في عملية المساءلة والعدالة والمتابعة من خلال مجالس المحافظات والمجتمع المدني الا ان واقع الحال يشير الى تدني نسبة مساهمة الاطراف المذكورة في اعلاه وبنسبة ٣٢% من اجمالي عمليات المتابعة والرقابة والتي كان الدور الاكبر فيها للوزارات وتشكيلاتها في حين اشرت نسبة ٧٥% ضعف المشاركة العامة في اعداد الموازنات ولعل ذلك يعود الى العجز عن تعبئة الموارد الالية وعدم التخصيص الامثل لها. من جانب اخر، اولت الحكومة العراقية اهتماما كبيرا لتحسين سجل العراق وبرامجه في مجال الالتزام واحترام وتفعيل وتعزيز حقوق الانسان وضمان التمتع بها، ولاجل تحقيق ذلك تم تشكيل لجنة قطاعية تمثل قاعدة من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية وبالاستعانة بالخبرات الوطنية والاقليمية والدولية حيث تم اعداد الخطة الوطنية لحقوق الانسان التي تهدف الى تعزيز احترام الحقوق كافة من خلال برامج وسياسات وتشريعات فاعلة في الانشطة التي تتولاها المؤسسات كل حسب تخصصها وصلاحياتها.

### ٢,١٧,٤. التحديات الناشئة

١. ضعف مشاركة الاطراف الفاعلة (المواطنين، المجالس المحلية، منظمات المجتمع المدني، التشكيلات الادارية في الوزارات) في تحديد الاولويات والية صنع القرارات.
٢. ضعف ثقافة المشاركة العامة في اليات الرقابة والمتابعة والمساءلة واتخاذ الاجراءات الصحيحة.
٣. الظواهر السلبية في المجتمع التي تمس حقوق الانسان .

### ٣,١٧,٤.الرؤية المستقبلية

**ان تعزيز مستويات المشاركة وحقوق الانسان في مجال التنمية الحضرية يتم عبر مجموعة من الاهداف:**

١. تعزيز مبدا التخطيط التشاركي وتنفيذ برامج لتعزيز ثقافة المشاركة العامة في ( الوزارات القطاعية ومجالس المحافظات ) لبناء القدرات للقيادات الادارية.
٢. تفعيل التنسيق بين الوزارات القطاعية ومجالس المحافظات والعمل بشكل متسق ومتناغم في طلب التخصيصات المالية.
٣. تدريب العاملين على اعداد الموازنات بالمشاركة واليات التخطيط والرقابة المالية لتوفير مساحة أكبر من اللامركزية المالية.
٤. ارساء اليات لترجمة مباديء حقوق الانسان الى الواقع باعتماد القواعد والمعايير الدولية وتفعيل قدرات الحكومة في تنفيذ التزاماتها حول اتفاقيات حقوق الانسان الدولية
٥. تعزيز دور منظمات المجتمع المدني في التعامل مع قضايا حقوق الانسان وتوفير الحماية المؤسساتية والقانونية في التعامل مع الفئات الضعيفة ونشر الوعي بحقوق الانسان ضمن المناهج التعليمية ومؤسسات الدولة.
٦. الارتقاء بالمستوى المعاشي والحياتي للمواطن عبر زيادة كفاءة شبكات الامان الاجتماعي وتوسيع نطاق تغطيتها وضمان الوصول الى مستحقيها .
٧. تكثيف الجهود لمعالجة ظاهرة التشرد والتسول ومعالجة مشكلة العشوائيات.

## ١٨,٤. تعزيز مبدا السلامة الحضرية

### ١,١٨,٤. التقدم المحرز

١. على الرغم من التحسن في نسبة السكان الذين يمكنهم الحصول باطراد على مصدر محسن للمياه الا ان هناك تفاوتا بين المحافظات في نسب الافراد حسب المصدر الرئيس للماء المحسن وظلت المناطق الريفية والنائية تشكو من عدم وصول الخدمات اليها ويكلفها جلب المياه الصالحة للشرب المزيد من المشقة والعناء الذي يقع غالبا على كاهل النساء.

٢. ارتفعت نسبة الوحدات السكنية المرتبطة بالشبكة العامة للماء المحسن من ٨١,٣% عام ٢٠٠٧ الى ٨٤,٥% عام ٢٠١٢ بينما ارتفعت نسبة السكان الذين يحصلون باطراد على مصدر محسن من الماء من ٨٣,٣% عام ٢٠٠٠ انخفضت قليلا عام ٢٠٠٦ الى ٧٩,٢% ثم عاودت لترتفع الى ٨٦,٨% عام ٢٠١١.

٣. ارتفعت نسبة السكان الذين يمكنهم الانتفاع بصرف صحي محسن من ٩٢,٥% عام ٢٠٠٠ الى ٩٣,٨% عام ٢٠١١.

### ٢,١٨,٤. الرؤية المستقبلية

**ان تعزيز مبدا السلامة الحضرية يتم عبر مجموعة من الاهداف:**

١. السلامة الأمنية:
- تحديد مواقع المرافق الامنية وفق المعايير التخطيطية (مراكز الشرطة، مراكز الدفاع المدني، الإسعاف) ضمن الأحياء السكنية.

٢. السلم الاجتماعي:
تنمية الحس بالمواطنة والتكافل الاجتماعي وعدم التمييز او التهميش لاي فئة على أساس اقتصادي او الثقافي او العرفي او الديني عند التوزيع المتجانس للسكان والخدمات وفق هذه الرؤيا او وضع الأطر التشريعية والفنية التي تضمن تطبيق هذه الرؤيا في المخططات الحضرية الجديدة.

٣. السلامة البيئية:
- عزل المناطق الصناعية عن السكنية بأشرطة خضراء.
- عزل الشوارع الرئيسية عن الأحياء السكنية بأشرطة خضراء (للحد من الضوضاء).
- عدم السماح بإنشاء الصناعات الملوثة ضمن المدينة ورفع القائم منها سابقاً إلى الخارج.
- الالتزام بالمعايير البيئية في استحداث الفعاليات الاقتصادية والإنتاجية.
- الحفاظ على البساتين العائمة والواجهة النهرية كمناطق مفتوحة مضافة إلى الحدائق والمتنزهات المخطط لها في المدينة.
- التأكيد على تنفيذ خدمات البنى التحتية وبالذات الأساسية (الماء، المجاري، الكهرباء، ...).

٤. السلامة في مجال النقل والمواصلات:
تامين التقاطعات بمستويات متعددة وتطوير نظام إدارة المرور.

## ١٩,٤. تعزيز العدالة الاجتماعية

### ١,١٩,٤. التقدم المحرز

يشكل القضاء العصب الذي يستند اليه حكم القانون ذلك انه المرجع الرئيس الذي انيط به تفسير القوانين بغية تطبيقها فهو الذي يفصل بين النزاعات ويحمي حقوق الافراد والجماعات، انه صمام الامان للسلم والديمقراطية وهو رافعة اساسية للتنمية فبدون الثقة بالقضاء وببيئة قانونية سليمة ينعدم الاندفاع الى الاستثمار والتنمية كما ان مبدا جوهر مبدا فصل السلطات الذي يشكل حجر الزاوية لقيام ديمقراطية صحيحة يشكل البيئة الضامنة لسيادة القانون يقوم على فرضية قضاء مستقل حيادي.

اكدت القوانين والتشريعات العراقية مبدا استقلالية القضاء منذ تاسيس الدولة العراقية حيث اكدته دساتير (١٩٢٥، ١٩٧٠ المعدل، مشروع دستور ١٩٩٠) كما ان المبدا قد ضمنه الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ والذي ينص في المادة ١٩ اولا: ان القضاء مستقل لاسلطان عليه لغير القانون.

### ٢,١٩,٤. التحديات الناشئة

١. تداعيات الوضع الامني وما تفرزه من بيئة عمل قلقة للقضاة والنيابة العامة.
٢. محدودية وصول نظام العدالة الى المحتاجين من الفئات الاجتماعية الهشة.
٣. الحاجة الى اعادة الهيكلة لمؤسسات النظام القضائي.

### ٣,١٩,٤. الرؤية المستقبلية

**ان تعزيز العدالة الاجتماعية يتم عبر مجموعة من الاهداف:**

١. تعزيز استقلالية القضاء وتعزيز القدرة المؤسسية للنظام القضائي وتبسيط اجراءات التقاضي وانجاز المعاملات ودعم نظم المحاكم الجزائية وتكامل البيانات واتمتتها وتقوية اليات الرقابة والمساءلة في النظام القضائي وتعزيز قدرات العاملين في النظام القضائي ووضع اليات لتنظيم وتطوير العمل القضائي بين مجلس القضاء الاعلى والمؤسسات القضائية.
٢. نشر الثقافة القانونية في المجتمع وتعزيز دور المجتمع المدني لمناصرة ورصد التعديلات التشريعية في البرلمان وتامين فرص وصول المواطنين الى العدالة وتحسينها ونشر الوعي بضرورة احترام السلطة القضائية وضمان استقلاليتها.

جدول خلاصة المحور الرابع

| المحور الرئيس | الإدارة والتشريعات الحضرية | التقدم المحرز | | | التحديات الناشئة | | الرؤية المستقبلية | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | ضعيف | متوسط | عالي | مشخصة | غير مشخصة | مقترحة | غير موجودة |
| القضايا | تطوير التشريعات الحضرية | | ■ | | ■ | | ■ | |
| | اللامركزية وتعزيز قدرات السلطات المحلية | | | ■ | | | ■ | |
| | تعزيز مستويات المشاركة وحقوق الانسان في التنمية الحضرية | | ■ | | ■ | | ■ | |
| | تعزيز مبدا السلامة الحضرية | ■ | | | | ■ | ■ | |
| | تعزيز العدالة الاجتماعية | | ■ | | ■ | | ■ | |

## ٥. الاقتصاد الحضري

ان الاقتصاد الحضري يعزز من تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة اذا كانت هناك امكانات وفرص تنموية منتشرة في مختلف مناطق البلد مما يعزز من فرص التخصص والتوطن المكاني كما هو الحال في تنوع البنية المكانية الطبيعية والبشرية والاقتصادية في العراق وما ينجم عن ذلك من امكانات لانتهاج سياسات وانماط تنموية متنوعة في محافظات العراق.

### ٥,٢٠. تعزيز مستويات التمويل البلدي/ المحلي

#### ٥,٢٠,١. التقدم المحرز

يعتمد التمويل المحلي على:

أ. برنامج تنمية الاقاليم والمحافظات الذي استحدث عام ٢٠٠٦ بدا بـ ٢,٥% من اجمالي الموازنة الاستثمارية لعام ٢٠٠٦ وازداد ليشكل ٢٠% من الموازنة الاستثمارية لعام ٢٠١٢ ويركز هذا البرنامج على الخدمات والانشطة المحلية معتمدا في توزيع تخصيصاته على الحجوم السكانية للمحافظات.

ب. تخصيصات البترودولار للمحافظات المنتجة للنفط والغاز والمشتقات النفطية والذي انعكس بشكل ايجابي على حصص المحافظات المنتجة للنفط من اجمالي موازنة تنمية الاقاليم كتعويض للاثار السلبية لانتاج النفط على بيئة المحافظة ومتطلبات العملية من توفير بنى ارتكازية اضافية.

### ٥,٢١. تعزيز فرص الحصول على التمويل السكني وتطويرها

#### ٥,٢١,١. التقدم المحرز

يعتمد التمويل السكني في العراق على:

١. المصرف العقاري وكان عدد القروض الممنوحة من المصرف العقاري في العراق وعلى مستوى المحافظات للسنوات (٢٠٠٢ -٢٠٠٩) كما في الجدول ادناه:

**الجدول ٥**

| المحافظة | القروض الممنوحة | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ٢٠٠٢ | ٢٠٠٣ | ٢٠٠٦ | ٢٠٠٧ | ٢٠٠٨ | ٢٠٠٩ |
| بغداد | ٤٧٢١ | ١٧١٥ | ٨١٧ | ٣١٢١ | ٣٣٦٩ | ٢٦٣٨ |
| الانبار | ٨١٥ | ٤٩٥ | - | - | ٥٢١ | ١١٤٤ |
| ديالى | ١٧٩٩ | ١٠٣٧ | - | ٣٨ | ٣٠٤٥ | ١٣٣٢ |
| صلاح الدين | ٨١٥ | ٨٢٦ | ٢٩١ | ١٢٦٨ | ٧٧٥ | ٧٣٠ |
| نينوى | ٢٩٥٦ | ١٨٩٨ | ٩٩٨ | ٨٨ | ١٤٤٤ | ٥١٠ |
| كركوك | ٩٩٥ | ٢٩٢ | ٦٠٧ | ٧٩٧ | ٦٣٢ | ٥٩٩ |
| بابل | ١٣٤٧ | ١١٦٦ | ٤٢٧ | ١٩٥٩ | ١١١٠ | ٥٨٨ |
| كربلاء | ٤٩٤ | ٣١٠ | - | ٧٥٦ | ٨١١ | ٤٠٠ |
| النجف | ١١٠٣ | ٩١٨ | ٣٩٥ | ١٠٠٣ | ٦٧٤ | ٢٨٥ |
| واسط | ٨٩١ | ٨١٥ | ٦٠٥ | ١٠٩٥ | ١٠٦١ | ٣٣٩ |
| القادسية | ١٥٥٠ | ١٠٧٣ | ٤٠٧ | ١٠٣٥ | ١١٤٤ | ٤٧٥ |
| ذي قار | ١٢٠٥ | ٧٨٠ | - | ٢٤٣٨ | ١٦١١ | ٨٥٩ |
| المثنى | ٦٢٥ | ٣٢٨ | ٦٠٦ | ٥٢٤ | ٩٩٧ | ٤١٦ |
| ميسان | ١٤٠١ | ٨٦٠ | ٥٩٢ | ٢١١٢ | ٨٩٤ | ٩٩٦ |
| البصرة | ١٦٨٨ | ٧٧٢ | ٢٣٩٥ | ٢٦٩٩ | ١٢٢٨ | ١٠٠٨ |
| **المجموع** | **٢٢٤٠٥** | **١٣٢٨٥** | **٨١٤٠** | **١٨٩٣٣** | **١٩٣١٦** | **١٢٣١٩** |

٢. صندوق الاسكان اذ كان مجموع القروض التي منحها صندوق الاسكان خلال المدة ٢٠٠٨-٢٠١٢ (١٦) ألف قرض وكما مبين في الشكل:

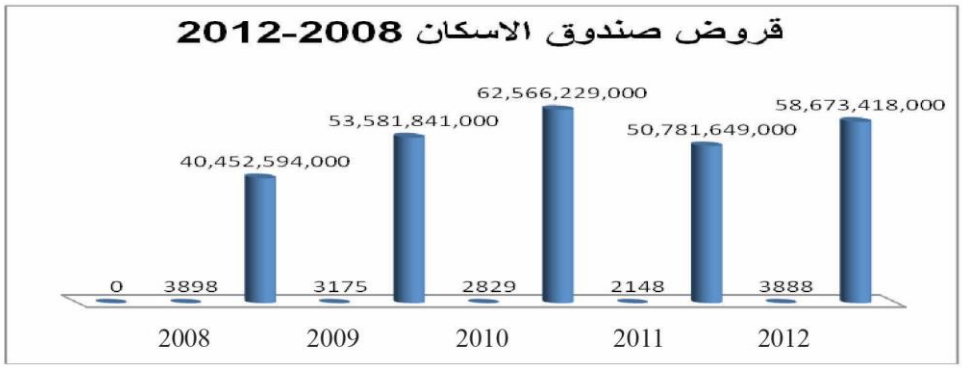


**٥,٢١,٢.التحديات الناشئة**

محدودية القدرات التمويلية للمصارف المتخصصة والتجارية لتمويل المشاريع الاسكانية.

**٥,٢١,٣. الرؤية المستقبلية**

**ان تعزيز فرص الحصول والتمويل السكني وتطويره يتم عبر مجموعة من الاهداف**

١. زيادة رؤوس اموال المصرف العقاري وصندوق الاسكان الى المستويات التي تمكنها من تمويل البرامج السكنية العائلية والمساهمة في تمويل المستثمرين والمطورين في القطاع السكني وبشروط تفضيلية ولاسيما للمشاريع السكنية الخضراء المقتصدة في استخدام الطاقة.
٢. تفعيل دور البنوك التجارية في التمويل السكني وباليات شفافة واجراءات مرنة وبما ينسجم مع التطورات والسياقات الدولية في هذا المجال وان تتضمن انشطتهم التمويلية صيانة واعادة تاهيل الوحدات السكنية القائمة فضلا عن المساكن الجديدة.
٣. انشاء مصرف او صندوق خاص بتمويل الاسكان الريفي بشروط ميسرة جدا مع تامين الارض المجانية كون معظم الرصيد السكني في الريف العراقي دون النمط السكني المقبول ومشيدا بمواد بناء غير دائمية فضلا عن كون الريف العراقي يحتضن بحدود ٤٠% من فقراء العراق مما يستوجب الدعم الاستثنائي.
٤. تشجيع الصناديق الخاصة وتحفيزهم كصناديق التقاعد والتضامن الاجتماعي وشركات التامين واعادة التامين الى استثمار مدخراتهم في الاستثمار السكني كشركاء في شركات مساهة او كمطورين في المجال السكني والتركيز على المشاريع التي تستهدف الطبقة الوسطى ومحدودي الدخل.
٥. تطوير الهيكل التنظيمي في مجال تمويل الاسكان لضمان فرص كافية للمقرضين للوصول الى الاصول في حالة التخلف عن سداد القروض ويتطلب هذا تشريع شامل جديد ينص على الرهن والتملك واعادة بيع الضمانات.

## ٢٢,٥. توفير الدعم لعمليات التنمية الاقتصادية المحلية

### ١,٢٢,٥. التقدم المحرز

تظهر مؤشرات التنمية ان هناك تفاوتا في نسب الحرمان او اشباع الحاجة بين محافظات العراق وبين البيئة الحضرية والبيئة الريفية الامر الذي يوجب السعي الى رفع هذه المؤشرات الى المستهدف وطنيا لتحقيق الانصاف والعدالة بين المحافظات وبالتالي على المستوى الوطني.

## ٢٣,٥. خلق فرص العمل اللائق وسبل العيش الكريم

### ١,٢٣,٥. التقدم المحرز

ان حال التشغيل وسوق العمل ما هو الا انعكاس للواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي مر به العراق طيلة العقود السابقة وحتى يومنا هذا فميزه بمجموعة خصائص وسمات تبلورت على شكل تحديات القت بظلالها على قوة سوق العمل وبيئته ، فجاءت سياسة التشغيل الوطنية التي تم إقرارها عام ٢٠١٠ لترسم الرؤى الاستراتيجية بدلالة المتغيرات الديموغرافية للسكان واختارت الاليات التي تستوعب الزيادات السكانية واثارها في معدلات البطالة وبما يجعل من توجهات سياسة التشغيل واهداف خطة التنمية الوطنية تصبان في مجرى واحد يخدم التحولات الديموغرافية للسكان ويعظم إنجازات الحد من ارتفاع البطالة الذي انخفض من ١٥% عام ٢٠٠٨ الى ١١% عام ٢٠١١ ويحسن من حال توزيع المشتغلين باجر ودوام كامل ما بين القطاع العام والقطاع الخاص لصالح القطاع العام وبنسبة ٩٦,١% في حين لم تتجاوز نسية القطاع الخاص ٤٨,٤% . لقد أمسى القطاع العام مصدرا للراحة والاستقرار والأمان حيث بلغت نسبة العمل المحمي فيه ٩٧,١% في عام ٢٠١١ في حين أمسى القطاع الخاص ملاذا غير امن لعمل النساء والرجال معا في ظل غياب مظلة الضمان الاجتماعي. هذا الواقع يفرض الاهتمام ببلورة قوانين للضمان الاجتماعي تمتد لتغطي العاملين كافة في القطاع الخاص ليكون قطاعا مستقطبا لقوة العمل ومولدا لبيئة اعمال جاذبة بما يرسى اسسا سليمة ومستدامة للتحول الى اقتصاد السوق بأقل الكلف.

### ٢,٢٣,٥. التحديات الناشئة

١. الدور الابوي للقطاع العام بحيث أمسى الحاضنة الاستراتيجية لقوة العمل في اقتصاد يسعى ان تكون ضوابط ايقاعاته وفقا للسوق.
٢. البطالة المقنعة والبطالة الناقصة صفتان لصيقتان بالمشتغلين من اجمالي قوة العمل العراقية.
٣. عدم تشريع قانون الخصخصة، التلكؤ في إعادة هيكلة المؤسسات العامة أثر في مكانة القطاع الخاص كمولد لفرص عمل مستدامة ورحل أهمية التشريعات الخاصة بالضمان الاجتماعي الى اجل غير مسمى.
٤. عدم إقرار وتفعيل قانون العمل الجديد جمد معظم بنود سياسة التشغيل الوطنية وخيارات تدخلها مما انعكس سلبا على حال التشغيل وسوق العمل في العراق.
٥. ضعف الاتساق بين مخرجات النظام التعليمي واحتياجات سوق العمل مما فاقم من ظاهرة بطالة الخريجين.
٦. تعقيدات اليات منح القروض ومشروطيتها حدت من فاعلية ابرام المشاريع الصغيرة المدرة للدخل وعززت من معدلات البطالة المرتفعة للشباب.
٧. اتساع نطاق القطاع الخاص غير المنظم أدى الى انتشار ظاهرة العمل العشوائي وغياب مفردة العمل اللائق وبيئته المطلوبة.

### ٥,٢٣,٣. الرؤية المستقبلية

**قوة عمل منتجة ومحمية**

**ان تحقيق هذه الرؤية يتم عبر مجموعة من الأهداف:**

١. خفض معدل البطالة الى ٦% عام ٢٠١٧ عبر زيادة النفقات الاستثمارية من اجمالي الانفاق العام لبناء اقتصاد مولد للوظائف للقطاعين العام والخاص ورفع كفاءة التنفيذ ببرامج تنفيذ المشاريع الاستثمارية المقرة والتركيز على الأنشطة الاقتصادية ذات الاستخدام الكثيف لعنصر العمل وتامين بيئة استثمارية جاذبة لرؤوس أموال القطاع الخاص مع برامج تمكينيه لتنمية مهارات العاطلين لدخول سوق العمل وتقديم القروض الميسرة للعاطلين عن العمل من ذوي الحرف والمهارات.
٢. رفع معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي ليصل الى ٥٠% عام ٢٠١٧ عبر تشريع قانون للضمان الاجتماعي لتعزيز دور القطاع الخاص المنظم في توليد فرص العمل وتامين البيئة المناسبة لتحويل العاملين في القطاع غير المنظم الى القطاع المنظم مع برامج متخصصة لبناء المرأة معرفيا ومهاريا وبما يعزز من نسب مشاركتها في النشاط الاقتصادي وربط برامج التأهيل والتدريب المهني بواقع سوق العمل.
٣. تطوير فعاليات مؤسسات سوق العمل عبر ربط النظم والمناهج التعليمية باحتياجات سوق العمل الفعلية وتطوير منظومة البيانات والمعلومات الخاصة بسوق العمل مع تفعيل مكاتب التشغيل والتنسيق مع المراكز البحثية والعلمية التي تعنى بدراسات سوق العمل.
٤. رفع إنتاجية العمل عبر تحديث نظم العمل الحديثة واساليبها مع سياسة أجور مرنة تستجيب لمستجدات التغيير الاقتصادي والاجتماعي وترسيخ قيم العمل اللائق وشروطه وتبني برامج تاهيل وتطوير العاملين بشكل مستدام مع تطوير مراكز التدريب المهني وزيادة اعدادها.
٥. توفير بيئة عمل لائقة عبر تعزيز اخلاقيات العمل بين أطراف منظومة العمل وتبني مواصفة عراقية تنسجم مع المتطلبات الدولية في هذا المجال وتامين متطلبات الصحة والسلامة المهنية وحصر المهن الخطرة والضارة بمخصصات الخطورة بها وتحديث القوانين الخاصة بشروط الصحة والسلامة المهنية وتطويرها.

## ٥,٢٤. تحقيق التكامل والدمج ما بين نظم الاقتصاد الحضري وسياسة التنمية الوطنية

### ٥,٢٤,١. التقدم المحرز

يمتاز العراق بتنوع الظروف الطبيعية والتضاريس والترب الصالحة للزراعة ووجود نهري دجلة والفرات وروافدهما فضلا عن نعمة الثروات الكاربوهيدراتية الضخمة التي حبا الله عز وجل ارض العراق ووجود بنى ارتكازية ومراكز تنمية رئيسة وثانوية وانتشارها على عموم محافظات العراق يوفر الاساس الملائم للانطلاق لتصحيح البنية المكانية للتنمية باتجاه عمليات الاعمار واعادة الاعمار من خلال توزيع الانشطة الاقتصادية والخدمات بشكل اكثر توازنا وتكاملا وبما يتناسب مع الميزات والخصائص الاقتصادية والاجتماعية والبشرية لكل محافظة او جزء منها وما يترتب على ذلك من تقليل الفوارق التنموية بين المحافظات المختلفة وبين الحضر

والريف ويحجم من ظاهرة ثنائية التنمية المكانية والتوزيع الهرمي غير المناسب للمستقرات الحضرية .
وفي هذا السياق دخلت استراتيجية التخفيف من الفقر حيز التنفيذ عام ٢٠١١ من خلال تنفيذ مشاريع خطة التنمية الوطنية التي غطت كثيرا من المناطق الفقيرة في المحافظات كافة وقد ازدادت نسبة التغطية عام ٢٠١٢ بتخصيص حوالي ٥٠٠ مليار دينار من الموازنة الاستثمارية اذ تم توزيع المبلغ على المشاريع ذات الاولوية ضمن الاستراتيجية والتي تمحورت حول:

- مشروع دعم صندوق القروض الصغيرة للفقراء.
- بناء مجمعات سكنية واطئة الكلفة.
- القضاء على المدارس الطينية.
- تعزيز خدمات الرعاية الصحية الاولية.

**٥,٢٤,٢. التحديات الناشئة**

١. التفاوت المكاني للتنمية.
٢. الحرمان المكاني.
٣. التباين التنموي بين الريف والحضر.
٤. فقدان التراتبية للنظام الحضري وفي بنية المستقرات البشرية.
٥. نظام النقل المكاني الممتد.
٦. تدهور مراكز المدن والمناطق التراثية والتاريخية.
٧. التداخل في الصلاحيات بين الوزارات الاتحادية والحكومات المحلية في الاقاليم والمحافظات.

**٥,٢٤,٣. الرؤية المستقبلية**

**تحقيق التكامل والدمج ما بين نظم الاقتصاد الحضري وسياسة التنمية الوطنية**

**ان تحقيق هذه الرؤية يتم عبر مجموعة من الاهداف**

١. تقليل التباين المكاني بين المحافظات.
٢. تقليل التفاوت الحضاري بين المناطق الحضرية والريفية.
٣. تحسين تراتب النظام الحضري في العراق.
٤. تكامل انظمة النقل المختلفة.
٥. التجديد الحضري لمراكز المدن واعادة النظر باستعمالات الارض الحضرية.
٦. تعزيز المشاركة واللامركزية في ادارة التخطيط.
٧. معالجة مشكلة العشوائيات
٨. تفعيل الادارة الحضرية وتنظيم المدن

جدول خلاصة المحور الخامس

| المحور الرئيس | الاقتصاد الحضري | التقدم المحرز | | | التحديات الناشئة | | الرؤية المستقبلية | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | ضعيف | متوسط | عالي | مشخصة | غير مشخصة | مقترحة | غير موجودة |
| القضايا | تعزيز مستويات التمويل البلدي / المحلي | | | | | | | |
| | تعزيز فرص الحصول على التمويل السكني وتطويرها | | | | | | | |
| | توفير الدعم لعمليات التنمية الاقتصادية المحلية | | | | | | | |
| | خلق فرص العمل اللائق وسبل العيش الكريم | | | | | | | |
| | تحقيق التكامل والدمج ما بين نظم الاقتصاد الحضري وسياسة التنمية الوطنية | | | | | | | |

تقييم وضع العراق بالنسبة للاهداف والغايات الانمائية الالفية

| الاهداف والغايات الانمائية الالفية | تقييم الوضع | الملاحظات |
|---|---|---|
| الهدف ١: القضاء على الفقر المدقع والجوع | على المسار | استمرار انخفاض نسبة الذين يعيشون تحت مستوى خط الفقر<br><br>خفض نسبة الذين يقل استهلاكهم عن الحد الادنى من الطاقة الغذائية |

## ٦. الإسكان والخدمات الأساسية

السكن حق من حقوق الانسان وحاجة اساسية له، يجب تمكينه من الحصول عليه في المناطق الحضرية والريفية على حد سواء ضمن بيئة صحية وصالحة متكاملة الخدمات والمرافق.

### ٦,٢٥. ترقية الاحياء الفقيرة والحيلولة دون نشوء احياء جديدة.

#### ٦,٢٥,١. التقدم المحرز

بلغ عدد التجمعات العشوائية في كافة محافظات العراق ١٥٥٢ تجمعا (عدا محافظات اقليم كردستان) بنسبة قدرها ٥% من مجموع المحلات في العراق. وتبنت سياسة الإسكان الوطنية في العراق ٢٠١٠ معالجة السكن العشوائي كل حالة على حدة والاختيار الأساسي هو بين رفع مستوى السكن العشوائي او إعادة التطوير عبر:

**السياسة الأولى:** تحسين مستوى العشوائيات او تجديدها على أساس كل حالة على حدة وسيستخدم تقييم موحد لمستوطنة معينة لاختيار طريقة وتصميم أسلوب التدخل المناسب فالمستوطنات غير الرسمية تمثل اسهاما كبيرا في الرصيد السكني وهدمها من شانه ان يؤدي الى تفاقم العجز في السكن، وستستخدم دراسات الجدوى التمهيدية على مستوطنة معينة المعايير التالية لتحديد طريقة التحسين او إعادة التطوير:

١. ملائمة المنطقة المقترحة لرفع مستواها للاستخدام السكني الطويل الاجل.
٢. إمكانية إعادة تطوير الموقع والتي تقاس بالعائد الاقتصادي على أجزاء مماثلة في نفس البلدة مع استخدامات أخرى للأرض (البيع بالتجزئة والمكاتب والاستخدامات الصناعية ...الخ) او المتطورة في مناطق ذات الكثافة السكنية العالية (على سبيل المثال: مجمعات الشقق) بالمقارنة مع العائد الاقتصادي الحالي الناتج عن التجمعات السكنية غير النظامية.
٣. استعداد المجتمع المحلي للمشاركة الفعالة في نشاط التحسين او الانتقال الى موقع اخر في حالة إعادة التطوير.
٤. القدرات المؤسسية في القطاع العام / او الخاص للقيام بمشروع التحديث (الارتقاء) (الصعب) او إعادة التطوير (الصعب جدا).

**السياسة الثانية**: تتم إعادة التوطين بصورة عادلة على أساس التشاور الشامل مع المجتمع المحلي المتضرر ويتم تعويض السكان بشكل عادل وفقا للقانون.

#### ٦,٢٥,٢. التحديات الناشئة

١. تأخير برنامج اعادة الاعمار واعاقته اذ ان التجاوزات على مساحات مهمة من النسيج الحضري للمدينة مما يعرقل تخطيط استعمالات الارض فيها وتنظيمها.
٢. تغيير استعمالات الارض الى الاستعمال السكني مما يؤدي الى خلل في اسس تخطيط المدن ومعاييرها.
٣. التاثير المباشر في المخطط الاساس لعدم انتماء هذه التجاوزات الى النسيج الحضري للمدينة .
٤. تجاوز هذه المناطق على شبكات الماء والكهرباء التابعة للمناطق المجاورة مما يشكل ضغطا على خدمات هذه المناطق النظامية.
٥. الاخلال بالتوازن الاجتماعي والاقتصادي للمدينة .

### ٣,٢٥,٦. الرؤية المستقبلية

**معالجة مشكلة العشوائيات**

**ان تحقيق هذه الرؤية يتم عبر مجموعة من الاهداف**

١. وضع خطة شاملة لتحديد حجم المشكلة وتوزيعها المكاني واعطاء اولوية لمعالجتها.

٢. اختيار السبل الملائمة لمواجهة المشكلة من خلال:

- اعادة تنظيم المناطق العشوائية في حالة امكانية تحقيق الحد الادنى من الشروط والمتطلبات التخطيطية والبيئية وشمولها بالخدمات الاساسية كافة.
- امكانية الارتقاء بالعشوائيات من خلال اسلوب المشاركة لتطوير المناطق العشوائية بتقسيم الارض الى وحدات سكنية عالية الكثافة وجزء اخر للاستثمار التجاري يسهم في تمويل الاستثمار.
- ايجاد مواقع لاعادة اسكان المتجاوزين في الحالات التي يتعذر فيها اعادة تنظيم مناطقهم وان تتحمل الدولة متطلبات اعادة الاسكان او تامين قروض ميسرة طويلة الامد.
- تامين فرص عمل في مناطق اعادة الاسكان
- وضع الترتيبات الاستباقية اللازمة للحد من اقامة عشوائيات جديدة

## ٢٦,٦.تعزيز فرص الحصول على السكن الملائم

### ١,٢٦,٦. التقدم المحرز

تفعيل كل الأساليب والإجراءات الممكنة او المحتملة بهدف تحقيق نجاح ملموس في حل مشكلة الاسكان خاصة وان البلاد قد قطعت شوطا لا باس به في التهيئة للنهوض بهذا القطاع مع احدى الشركات العالمية لتنفيذ مشروع سكني بحجم ١٠٠ الف وحدة سكنية في محيط بغداد وهو مشروع بسماية السكني وان شركات الاعمار والإسكان تخطط لإنجاز ٤٢ مشروعا سكنيا بواقع ٢٥٢٠٠ وحدة حتى سنة ٢٠١٧ فضلا عن مشاريع السكن الاقتصادي في محافظات ديالى وصلاح الدين والانبار وواسط والديوانية بمعدل ٢٠٠ وحدة سكنية لكل مجمع ومشاريع لسكن الفقراء ضمن استراتيجية التخفيف من الفقر في المحافظات وبواقع ٢٠٠ وحدة سكنية لكل محافظة تؤمن الأرض اللازمة لذلك.

كما تم المصادقة على المجمعات السكنية لبعض المستثمرين من القطاع الخاص وبواقع ٦٥ مجمعا سكنيا في ١٣ محافظة وباجمالي عدد وحدات سكنية لهذه المجمعات يبلغ ١٠٢٢٦ وحدة سكنية.

### ٢,٢٦,٦ . التحديات الناشئة

١. النقص الحاد في الاراضي المؤهلة للبناء السكني في المناطق الحضرية ولاسيما في المدن الكبرى.

٢. محدودية رؤوس الاموال المتاحة للتمويل السكني من الموازنة الاتحادية للدولة وتركيز جهد الدولة على تمكين الافراد والشركات دون الدخول المباشر والمكثف لميدان الانتاج السكني لحد الان.

٣. ضعف امكانات المستثمر والمطور العقاري وقلة اعداد المؤهلين منهم في المجال السكني.
٤. تدهور البيئة السكنية وتدنيها في مراكز المدن والاحياء القديمة ذات القيمة المعمارية وعدم وجود خطط واجراءات جدية لحمايتها او اعادة تطويرها وتجديدها.
٥. ارتفاع عدد الاسر غير القادرة على تامين سكن لائق بها وغياب وجود برامج واجراءات لتحويل هذه الاسر لمستهلكين محتملين للمساكن في سوق السكن.
٦. محدودية العرض من المواد البنائية المنتجة محليا وعدم مطابقة بعض المواد المستوردة للمواصفات القياسية العراقية مقارنة بالاحتياجات المتوقعة في حال تنفيذ مشاريع اسكانية طموحة.
٧. التفضيل الاجتماعي للاسر العراقية للسكن في وحدات سكنية منفردة وعدم الرغبة في السكن العمودي .
٨. ضعف إدراك اهمية الجودة سواء بالنسبة الى المواد المستخدمة في انتاج الوحدة السكنية او جودة التنفيذ مما ينعكس على كلف صيانة وادامة الوحدات السكنية واستدامتها.

### ٦,٢٦,٣. الرؤية المستقبلية

**توفير سكن وبيئة سكنية لائقة لاكبر عدد من الاسر والافراد وتوسيع خيارات العراقيين بالنسبة لنوع السكن وموقعه**

**ان تحقيق هذه الرؤية يتم عبر مجموعة من الاهداف**

١. تامين مليون وحدة سكنية خلال مدة خطة التنمية الوطنية وتخفيض درجة الاكتظاظ السكني ومعدلات الاشغال.
٢. تقليص التفاوت المكاني في العجز السكني بين المحافظات ورفع مستويات الاشباع السكني في المناطق الريفية.
٣. إيقاف التوسع في السكن العشوائي ووضع البرامج للحد من هذه المعضلة كجزء من الحلول لمعالجة مشكلة الفقر في العراق والتي تتركز في هذه المناطق وفي الأرياف.
٤. رفع كفاءة انتاج المساكن وخفض كلفها وإعطاء معيار الجودة الاهتمام المطلوب بما فيها انتاج وحدات سكنية صديقة للبيئة من خلال ترشيد استهلاك الطاقة فيها.
٥. تمكين أصحاب المساكن الحالية من تحسين مساكنهم وتوسيعها.

## ٦,٢٧. ضمان التوفير المستدام لفرص الحصول على مياه الشرب المامونة

### ٦,٢٧,١. التقدم المحرز

لم يشهد هذا النشاط تطورا مهما منذ عام ١٩٩٠ اذ لم تزد نسبة الاسر التي تستخدم مصادر مياه محسنة عن ٨٩% عام ٢٠١١ وبتجهيز غير مستقر للماء. ان حوالي ٦٠% من السكان يحصلون على المياه المنقولة بالأنابيب الى المسكن / ساحة البيت وهناك تفاوت كبير في مدى الوصول الى مصادر مياه الشرب بين المحافظات الحضر والريف اذ يتاح الماء الصالح للشرب لحوالي ٨٩% من السكان منهم ٩٧% في المناطق الحضرية و٧٦% في المناطق الريفية. تستخدم ٦٥% من الاسر شبكة المياه العامة كمصدر رئيس للحصول على مياه الشرب اذ تزود الشبكة العامة ٢٥% من المستخدمين بمعدلات من المياه تقل عن ساعتين يوميا وعلى الصعيد الوطني فان إمكانية حصول الاسر في المناطق الريفية على المياه من الشبكة العامة محدودة اذ تستخدمها ٤٧% من

الاسر في الريف مقارنة بـ ٦٧% في الحضر وتعد ملوحة الماء احدى الأسباب الرئيسة لعزوف نسب مهمة من الاسر في محافظات مثل البصرة وميسان من استخدام مياه الشبكات العامة.

### ٢,٢٧,٦. التحديات الناشئة

١. وجود شبكات قديمة بأطوال كبيرة يتطلب استبدالها مع هدر في الماء المنتج في الشبكات والانابيب الناقلة بنسبة تصل الى ٤٠% .
٢. قدم بعض مشاريع الماء الموجودة في بعض الاقضية والنواحي .
٣. التدني المستمر في الوارد المائي للأنهرمما يؤدي الى انخفاض مناسيب الماء وانحسارها في مآخذ المشاريع والمجمعات.
٤. قلة التخصيصات السنوية المرصدة لتنفيذ مشاريع الماء ونقص في الملاكات الوظيفية لتشغيل مشاريع الماء.
٥. غياب التشريعات والضوابط التي تردع المتجاوزين على شبكات الماء وخطوطه.
٦. عدم تفعيل قانون جباية الواردات وتدني تعرفة الماء وعدم جعلها تصاعدية مع كلفة الماء المستهلك.
٧. عدم وجود مقاييس ما تحدد كمية الماء المستهلك بشكل دقيق.
٨. عدم وجود أي دور للقطاع الخاص في هذا النشاط.

### ٣,٢٧,٦. الرؤية المستقبلية

**ضمان التوفير المستدام لفرص الحصول على مياه الشرب المأمونة للمواطنين كافة**

**ان تحقيق هذه الرؤية يتم عبر مجموعة من الاهداف**

١. رفع نسبة التغطية وتقليل نسبة الهدر بالماء عبر زيادة نسبة المخدومين في المحافظات (عدا محافظة بغداد) من ٨٢% عام ٢٠١١ الى ٩٨% عام ٢٠١٧ وتخفيض نسبة الهدر في الماء المنتج من ٣٥% الى ٢٥% عام ٢٠١٧.
٢. الاسراع في انجاز المشاريع قيد التنفيذ والبالغة ٣٠ مشروعا والالتزام بالجداول الزمنية لتنفيذها وانشاء مشاريع جديدة وبعدد ٨٣ مشروعا بطاقة ٢٦٩ ألف متر مكعب / ساعة في المناطق غير المخدومة او توسيع طاقات المشاريع القائمة واستغلال طاقاتها التصميمية.
٣. تقليل التباين بين المحافظات في مستوى الحصول على الخدمة من جهة وبين الريف والحضر من جهة أخرى بتخفيض عدد السكان غير المخدومين بمياه الشرب الامنة الى ٢% في المناطق الحضرية و٥١% في المناطق الريفية.
٤. تامين مياه بمعدل (٣٥٠ لتر/شخص يوم) وبنوعية عالية.
٥. مشاركة القطاع الخاص عبر إقامة مشاريع لانتاج الماء بأسلوب التنفيذ والتشغيل والتسليم .
٦. ترشيد استخدام المياه عبرزيادة وعي المستهلك بترشيد الاستهلاك.

## ٢٨,٦. ضمان التوفير المستدام لفرص الحصول على خدمات الصرف الصحي الأساسية

### ١,٢٨,٦. التقدم المحرز

يستخدم حوالي ٩٦% من السكان في العراق وسائل الصرف الصحي المحسنة منهم ٩٩% في المناطق الحضرية و٩٠% في المناطق الريفية غير ان النسبة تتضاءل إذا ما اعتمدت وسيلة

الصرف الصحي المتصلة بشبكة ضخ المجاري لتصل الى ٤% في المناطق الريفية مقابل ٣٣% في المناطق الحضرية. ان عدم الرضا ما زال سائدا عن خدمات الصرف الصحي في العراق اذ وصف ٥٩% من الاسر العراقية هذه المرافق على انها سيئة او سيئة جدا وترتفع هذه النسبة في المناطق الريفية الى ٨٥% ولا سيما في الجنوب والوسط. تحصل ثلث الاسر تقريبا على خدمات الصرف الصحي العامة حيث تتركز ٦٦% من هذه الاسر في المناطق الحضرية في السليمانية وبغداد، اما على الصعيد الوطني فان أكثر من نصف الاسر ٥٣% المصنفة ضمن اعلى إنفاق للفرد تتمتع بإمكانية الوصول الى الشبكة العامة مقارنة ب٩% للاسر المصنفة ضمن اقل انفاق للفرد وتميل الاسرة التي تفتقر الى إمكانية الوصول الى الشبكة العامة لاستخدام احواض التعفين ٤٠% من الاسر او الحفر المغطاة ٢٥% من الاسر أي ان ٦٥% من الاسر تستخدم احدى طرق الصرف الصحي غير الامنة. لابد من الإشارة الى ان ٨٣% من مياه الفضلات لا تخضع للمعالجة الكافية مما يثير مشاكل بيئية في غاية الخطورة على صحة المواطنين واعاقة تحقيق التنمية المستدامة.

**٢,٢٨,٦. التحديات الناشئة**

١. استمرار وجود عجز كبير في نسبة تغطية السكان بالخدمة.
٢. تقادم عمر شبكات الصرف الصحي وضعف الادامة مما انعكس على كفاءة أدائها والنضوحات الناجمة عنها وتاثير ذلك على شبكات المياه.
٣. التجاوزات على شبكات مياه الامطار وتصريف المياه الملوثة اليها.
٤. قلة خبرة المكاتب الاستشارية الوطنية في هذا المجال أدت الى ان اغلب الدراسات والتصاميم للمشاريع التي احيلت بعد عام ٢٠٠٣ تفتقد الى الدقة مما ترتب عليه اجراء أوامر غيار وتاخر في تنفيذ المشاريع وزيادة كلفها المخططة.
٥. التلوث البيئي الخطير الناجم عن تصريف مياه غير معالجة الى مصادر الموارد المائية وخاصة اختلاط مياه الصرف الصحي بشبكات مياه الشرب القريبة من ماخذ مشاريع مياه الشرب.

### ٣,٢٨,٦. الرؤية المستقبلية

**صرف صحي مستدام مستجيب لغايات الأهداف الإنمائية الالفية**

**ان تحقيق هذه الرؤية يتم عبر مجموعة من الأهداف**

١. زيادة نسبة المخدومين بشبكات الصرف الصحي لتصبح ٣٥% من سكان المحافظات عام ٢٠١٧عبر اكمال تنفيذ المشاريع قيد التنفيذ وتنفيذ ٤٢ مشروعا جديدا في معظم المحافظات وان تكون مرحلة التنفيذ بحسب أولويات الحاجة.
٢. إعادة تأهيل المشاريع وشبكات الصرف الصحي القديمة وتبديل الأجزاء المتضررة منها.
٣. منح الحوافز التشجيعية للعاملين في قطاع الصرف الصحي للحد من العزوف عن العمل في هذا النشاط
٤. تعزيز إمكانات المختبرات لتامين الفحوصات اللازمة لضمان طرح مياه معالجة بمواصفات قياسية
٥. رفع التجاوزات عن شبكات مياه الامطار.
٦. إلزام المعامل والمستشفيات بنصب وحدات معالجة خاصة بها وعدم طرح مخلفاتها في شبكات الصرف الصحي الا بعد معالجتها.
٧. تكثيف الرقابة والسيطرة النوعية على المياه التي تطرح في الأنهار.
٨. تأهيل الملاكات العاملة في مشاريع الصرف الصحي وتطويرها.
٩. تامين المستلزمات التشغيلية اللازمة للاستغلال الكفوء للمشاريع والشبكات القائمة.
١٠. طرح مياه معالجة الى الأنهار مطابقة للمواصفات القياسية.

## ٢٩,٦. تحسين فرص الحصول على مصادر الطاقة المحلية النظيفة.

### ١,٢٩,٦. التحديات الناشئة

لا تزال تمثل تحديا مع محدودية استخدام التكنلوجيا الصديقة للبيئة في معظم مجالات الحياة ولا سيما في الأنشطة الصناعية والطاقة الأكثر تلويثا للبيئة واستمرار الاعتماد على المنظومات التقليدية ذات الأثر السلبي على البيئة.

## ٣٠,٦. تحسين فرص الحصول على وسائط النقل المستدام

### ١,٣٠,٦. التقدم المحرز

ان العمل على تنفيذ مشاريع النقل العام داخل المدن مثل المترو والترام او القطارات المعلقة ولا سيما مدينة بغداد أصبح ضرورة ملحة لغرض تقديم خدمة النقل العام للأشخاص بصورة سريعة وامنة ولتخفيف الازدحام داخل المدن وتقليل التلوث. تم طرح مشروع لصياغة قانون للنقل المستدام عام ٢٠١٢ وتم تسليم مشروع مترو بغداد الى امانة بغداد الا انه لم يتم الاتفاق على تمويل هذا المشروع الضخم الذي سيعمل على فك العديد من الاختناقات المرورية التي تشهدها بغداد بعد الانتهاء من تحديث تصاميمه ويتضمن المشروع انشاء ٢٠ محطة مترو. كما افتتح

مشروع الباص النهري على ضفاف نهر دجلة للتقليل من الزحام في بغداد وكبداية لمشروع كبير لافتتاح ١٥ مرسى على ضفاف نهر دجلة.

جدول خلاصة المحور السادس

| المحور الرئيس | الاسكان والخدمات الاساسية | التقدم المحرز | | | التحديات الناشئة | | الرؤية المستقبلية | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | ضعيف | متوسط | عالي | مشخصة | غير مشخصة | مقترحة | غير موجودة |
| القضايا | ترقية الاحياء الفقيرة والحيلولة دون نشوء احياء جديدة | ■ | | | ■ | | ■ | |
| | تعزيز فرص الحصول على السكن الملائم | | ■ | | ■ | | ■ | |
| | ضمان التوفير المستدام لفرص الحصول على مياه الشرب المامونة | | ■ | | ■ | | ■ | |
| | ضمان التوفير المستدام لفرص الحصول على خدمات الصرف الصحي الاساسية | | ■ | | ■ | | ■ | |
| | تحسين فرص الحصول على مصادر الطاقة المحلية النظيفة | ■ | | | ■ | | | ■ |
| | تحسين فرص الحصول على وسائط النقل المستدام | ■ | | | | ■ | | ■ |

تقييم وضع العراق بالنسبة للاهداف والغايات الانمائية الالفية

| الاهداف والغايات الانمائية الالفية | تقييم الوضع | الملاحظات |
|---|---|---|
| الهدف ٧: ضمان توفير اسباب بقاء البيئة | بعيدا عن المسار: محدودية نطاق التغطية بالصرف الصحي | ضعف خدمة الانتفاع بالصرف الصحي وايصال الماء الصالح للشرب في المناطق الريفية |

## جدول خلاصة التقدم المحرز والتحديات الناشئة والرؤية المستقبلية لقضايا محاور التقرير الوطني للتنمية الحضرية في جمهورية العراق للموئل الثالث عام ٢٠١٦

| المحاور | القضايا | التقدم المحرز% | | | التحديات الناشئة | | الرؤية المستقبلية | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | ضعيف | متوسط | عالي | مشخصة | غير مشخصة | مقترحة | غير موجودة |
| القضايا الديموغرافية في المدن | ادارة الوتيرة المتسارعة للنمو العمراني | | | | | | | |
| | التباين المكاني بين الريف والحضر | | | | | | | |
| | تلبية متطلبات الشباب | | | | | | | |
| | تلبية متطلبات الشرائح الهشة | | | | | | | |
| | ادماج النوع الاجتماعي في القضايا المتصلة بالتنمية الحضرية | | | | | | | |
| الأراضي وعمليات التخطيط | ضمان تنفيذ عمليات التخطيط والتصميم الحضري المستدامة | | | | | | | |
| | تطوير عمليات ادارة الارض الحضرية ومعالجة مسالة الزحف العمراني | | | | | | | |
| | تعزيز عمليات الانتاج الغذائي في المدن | | | | | | | |
| | معالجة تحديات النقل الحضري | | | | | | | |
| | تحسين القدرات الفنية اللازمة لتخطيط المدن وادارتها | | | | | | | |
| البيئة وعمليات التحضر | التصدي لظاهرة التغير في المناخ | | | | | | | |
| | الحد من مخاطر الكوارث | | | | | | | |
| | الحد من اشكال الاختناق المروري | | | | | | | |
| | تلوث الهواء | | | | | | | |
| الإدارة والتشريعات الحضرية | تطوير التشريعات الحضرية | | | | | | | |
| | اللامركزية وتعزيز قدرات السلطات المحلية | | | | | | | |
| | تعزيز مستويات المشاركة وحقوق الانسان في التنمية الحضرية | | | | | | | |
| | تعزيز مبدا السلامة الحضرية | | | | | | | |
| | تعزيز العدالة الاجتماعية | | | | | | | |
| الاقتصاد الحضري | تعزيز مستويات التمويل البلدي / المحلي | | | | | | | |
| | تعزيز فرص الحصول على التمويل السكني وتطويرها | | | | | | | |
| | توفير الدعم لعمليات التنمية الاقتصادية المحلية | | | | | | | |
| | خلق فرص العمل اللائق وسبل العيش الكريم | | | | | | | |
| | تحقيق التكامل والدمج ما بين نظم الاقتصاد الحضري وسياسة التنمية الوطنية | | | | | | | |
| الاسكان والخدمات الاساسية | ترقية الاحياء الفقيرة والحيلولة دون نشوء احياء جديدة | | | | | | | |
| | تعزيز فرص الحصول على السكن الملائم | | | | | | | |
| | ضمان التوفير المستدام لفرص الحصول على مياه الشرب المامونة | | | | | | | |
| | ضمان التوفير المستدام لفرص الحصول على خدمات الصرف الصحي الاساسية | | | | | | | |
| | تحسين فرص الحصول على مصادر الطاقة المحلية النظيفة | | | | | | | |
| | تحسين فرص الحصول على وسائط النقل المستدام | | | | | | | |
| | | ١١ | ١٣ | ٦ | ٢١ | ٩ | ٢٤ | ٦ |

## ٧. المؤشرات

| ت | المؤشرات | ١٩٩٦ | ٢٠٠٦ | ٢٠١٣ |
|---|---|---|---|---|
| أ | النسبة المئوية للفقر في الحضر | - | ١٦% (لعام ٢٠٠٧) | ١٣,٥% (لعام ٢٠١٢) |
| ب | نسبة الحرمان لميدان المسكن (% للأسرة) | - | ١٤,١% (لعام ٢٠٠٩) | ١٤,٤% (لعام ٢٠١١) |
| ج | نسبة الوحدات السكنية (شبكة المياه) | - | ٢١,٦ % المحرومة من المصدر الرئيسي لمياه الشرب | ٩٦,١ % المخدومة (لعام ٢٠١٢) |
| د | اعداد الاسر المخدومة بشبكات الصرف الصحي | - | ٣٧,٣ % المحرومة من وسيلة الصرف الصحي | ٤٤,٤ %المخدومة (لعام ٢٠١٢) |
| ه | النسبة المئوية لسكان المناطق الحضرية ممن يتمتعون بخدمات الجمع المنظم للمخلفات | - | ٦١,٧ % المحرومة | ٥٤,٧ % المخدومة (لعام ٢٠١٢ |
| و | النسبة المئوية لسكان المناطق الحضرية ممن يتمتعون بإمدادات الطاقة المحلية النظيفة | - | - | - |
| ز | النسبة المئوية لسكان المناطق الحضرية ممن يتمتعون بفرص الحصول على خدمات النقل العام | النقل العام ضعيف بشكل عام كما ان ما موجود لا يعتبر فرصة بل اضطرار لاستعماله لعدم وجود واسطة خاصة لدى بعض السكان | النقل العام ضعيف بشكل عام كما ان ما موجود لا يعتبر فرصة بل اضطرار لاستعماله لعدم وجود واسطة خاصة لدى بعض السكان | النقل العام ضعيف بشكل عام كما ان ما موجود لا يعتبر فرصة بل اضطرار لاستعماله لعدم وجود واسطة خاصة لدى بعض السكان |
| ح | عدد السلطات الاقليمية والوطنية وسلطات المدن التي عملت على تنفيذ التشريعات والمبادئ التوجيهية التمكينية والمتصلة بتحقيق معيار اللامركزية وتعزيز السلطات المحلية | محدود جدا | كافة الاقضية والنواحي في ١٨ محافظة | كافة الاقضية والنواحي في ١٨ محافظة |
| ط | عدد السلطات الاقليمية والوطنية وسلطات المدن التي عملت على تنفيذ السياسات الحضرية الداعمة لعمليات التنمية الاقتصادية المحلية وخلق فرص العمل اللائق وسبل العيش الكريم | - | مراكز المحافظات الثماني عشر وعدد من الاقضية والنواحي التابعة لها | مراكز المحافظات الثماني عشر وعدد من الاقضية والنواحي التابعة لها |
| ي | عدد سلطات المدن والسلطات الاقليمية التي عملت على تنفيذ المخططات والتصاميم الهادفة لإنشاء المدن التي تتسم بالاستدامة والمرونة والتي تتمتع بالشمولية والاستجابة الكافية لمعدلات النمو السكاني في المناطق الحضرية | - | - | ٦٠% من مجموع المدن |
| ك | نسبة الناتج المحلي الاجمالي الوطني الذي يتم انتاجه في المناطق الحضرية | - | - | - |

**مؤتمر الأمم المتحدة الثالث للإسكان والتنمية الحضرية (الموئل 3)**
**مسودة المبادئ التوجيهية والمكونات اللازمة ضمن إطار إعداد التقارير القطرية: ستة موضوعات رئيسية، ست وعشرون قضية وأحد عشر مؤشراً**

**أ. المقدمة**

إن المبادئ التوجيهية الواردة في هذه الوثيقة قد تم إعدادها ضمن إطار الاستجابة لقرار المجلس الإداري لبرنامج الموئل فيما يتصل بكل من "مدخلات العملية التحضيرية للدورة الثالثة لمؤتمر الأمم المتحدة للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل 3) وتوفير الدعم اللازم لهذه العملية" (HSP/GC/24/L.15) والذي تم إقراره لدى انعقاد الدورة الرابعة والعشرين للمجلس، حيث تمت دعوة الدول الأعضاء بموجبه لإعداد،

.... التقارير الوطنية والمختصة بتنفيذ أجندة مؤتمر الموئل الثاني وغيرها من الأهداف والغايات المتفق عليها دولياً، وبحيث تتضمن هذه التقارير كذلك كلاً من التحديات الجديدة والاتجاهات الحديثة النشوء، والنظرة المستقبلية للمستوطنات البشرية والتنمية الحضرية المستدامة باعتبارها كأساس لصياغة "أجندة حضرية جديدة"، وبما يتماشى والفقرة رقم 6 ضمن قرار الجمعية العامة رقم 67 / 216 " (الفقرة 40)، وبحيث يتم إعداد هذه التقارير قبيل انعقاد الاجتماع الأول للجنة التحضيرية لمؤتمر الموئل الثالث والمزمع تنظيمه في مدينة نيويورك بالتزامن مع انطلاق أعمال الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة.

وبموجب القرار ذاته، وجه المجلس الإداري برنامج الموئل لتقديم مقترح حول المبادئ التوجيهية والصيغة الخاصة بإعداد التقارير الوطنية، والتي يتعين أن،

...تتضمن تنفيذ أجندة الموئل الثاني والتحديات الجديدة والاتجاهات الحديثة النشوء والرؤية المستقبلية للمستوطنات البشرية والتنمية الحضرية المستدامة، بالإضافة إلى طرح مجموعة من القضايا المشتركة بحيث يتم عرضها بطريقة متوازنة (الفقرة 2).

تضمنت أجندة الموئل التي تم اعتمادها في عام 1996 إعلان رؤساء الدول والحكومات التزامهم بتنفيذ هدفين رئيسيين؛ وهما "توفير المأوى الملائم للجميع" و "المستوطنات البشرية المستدامة في عالم آخذ بالتحضر"، فضلاً عن إعلان التزامهم بتنفيذ خطة عمل تتم صياغتها استناداً لهذه الأهداف.

ضمن إطار الهدف المتصل بتوفير "المأوى الملائم للجميع"، تعهد رؤساء الدول والحكومات بتمكين الأفراد من الحصول على المأوى الميسور التكلفة والذي يتميز بمختلف خصائص الصحة، والسلامة، والأمان، وبحيث يتمتع بتوفير مختلف الخدمات الأساسية، والمرافق، والخدمات، وذلك في ظل ضمان عدم تعرض أي فرد لأي شكل من أشكال التمييز في الحق في السكن وضمان الحياة الآمنة – وبما يضمن تحقيق الاتساق الكامل مع جميع معايير حقوق الإنسان (الفقرة 39، أجندة الموئل). وضمن إطار إعلان الألفية، تعهد رؤساء الدول والحكومات بالعمل على تحسين الظروف المعيشية لما لا يقل عن 100 مليون نسمة من سكان الأحياء الفقيرة بحلول عام 2020. كما

أعلنوا التزامهم بتحقيق خفض بمعدل النصف في نسبة السكان المحرومين من الحصول على مياه الشرب المأمونة ومرافق الصرف الصحي الأساسية والمستدامة بحلول عام 2015.

وضمن إطار الهدف المتصل "بالمستوطنات الحضرية المستدامة في عالم آخذ بالتحضر"، تعهد رؤساء الدول والحكومات بإيجاد المجتمعات القادرة على تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد ضمن القدرة الاستيعابية للنظم الإيكولوجية، ومن خلال توفير الفرص المتساوية للجميع، لا سيما الأفراد ضمن الشرائح الضعيفة والمحرومة، للتمتع بحياة صحية وآمنة ومنتجة وبما يتناغم مع طبيعة موروثهم الثقافي وقيمهم الروحية والفكرية، وبتوفير الحياة التي تضمن لهم فرص التنمية الاقتصادية والاجتماعية والحماية البيئية، مما يساهم بالتالي في تحقيق عمليات التنمية الوطنية المستدامة (الفقرة 42، أجندة الموئل).

**ب. تقييم التقدم المحرز والرؤية المستقبلية: الشكل والمضمون**

**1. القضايا الديموغرافية في المدن**

وصف التقدم الذي **أحرزته** الحكومات المركزية، أو السلطات المحلية (بما في ذلك في منطقة العاصمة أو المدن الكبرى) وغيرها من السلطات الحكومية الإقليمية عبر أجندة الموئل، وبالتعاون مع الجهات الشريكة، في المجالات المذكورة أدناه. إضافة لذلك، يتعين وصف **التحديات الناشئة والدروس المستفادة** في هذه المجالات، إلى جانب الإشارة لأي **تحديات أو قضايا مستقبلية** يمكن معالجتها من خلال الأجندة الحضرية الجديدة.

1. إدارة الوتيرة المتسارعة للنمو العمراني.
2. تلبية متطلبات الشباب في المدن.
3. تلبية متطلبات الشرائح المسنة / الكبار في السن.
4. إدماج النوع الاجتماعي في القضايا المتصلة بالتنمية الحضرية.

**2. الأراضي وعمليات التخطيط**

وصف التقدم الذي **أحرزته** الحكومات المركزية، أو السلطات المحلية (بما في ذلك في منطقة العاصمة أو المدن الكبرى) وغيرها من السلطات الحكومية الإقليمية عبر أجندة الموئل، وبالتعاون مع الجهات الشريكة، في المجالات المذكورة أدناه. إضافة لذلك، يتعين وصف **التحديات الناشئة والدروس المستفادة** في هذه المجالات، إلى جانب الإشارة لأي **تحديات أو قضايا مستقبلية** يمكن معالجتها من خلال الأجندة الحضرية الجديدة.

5. ضمان تنفيذ عمليات التخطيط والتصميم الحضري المستدامة.
6. تطوير عمليات إدارة الأراضي الحضرية، بما في ذلك معالجة مسألة الزحف العمراني.
7. تعزيز عمليات الإنتاج الغذائي في المدن.
8. الحد من أشكال الاختناق المروري.
9. تحسين القدرات الفنية اللازمة لتخطيط المدن وإدارتها.

**3. البيئة وعمليات التحضر**

وصف التقدم الذي **أحرزته** الحكومات المركزية، أو السلطات المحلية (بما في ذلك في منطقة العاصمة أو المدن الكبرى) وغيرها من السلطات الحكومية الإقليمية عبر أجندة الموئل، وبالتعاون مع الجهات الشريكة، في المجالات المذكورة أدناه. إضافة لذلك، يتعين وصف **التحديات الناشئة والدروس المستفادة** في هذه المجالات، إلى جانب الإشارة لأي **تحديات أو قضايا مستقبلية** يمكن معالجتها من خلال الأجندة الحضرية الجديدة.

10. التصدي لظاهرة تغير المناخ.
11. الحد من مخاطر الكوارث.

**4. الإدارة والتشريعات الحضرية**

وصف التقدم الذي **أحرزته** الحكومات المركزية، أو السلطات المحلية (بما في ذلك في منطقة العاصمة أو المدن الكبرى) وغيرها من السلطات الحكومية الإقليمية عبر أجندة الموئل، وبالتعاون مع الجهات الشريكة، في المجالات المذكورة أدناه. إضافة لذلك، يتعين وصف **التحديات الناشئة والدروس المستفادة** في هذه المجالات، إلى جانب الإشارة لأي **تحديات أو قضايا مستقبلية** يمكن معالجتها من خلال الأجندة الحضرية الجديدة.

12. تطوير التشريعات الحضرية.
13. اللامركزية وتعزيز قدرات السلطات المحلية.
14. تعزيز مستويات المشاركة وحقوق الإنسان في مجال التنمية الحضرية.
15. تعزيز مبدأ السلامة الحضرية.

**5. الاقتصاد الحضري**

وصف التقدم الذي **أحرزته** الحكومات المركزية، أو السلطات المحلية (بما في ذلك في منطقة العاصمة أو المدن الكبرى) وغيرها من السلطات الحكومية الإقليمية عبر أجندة الموئل، وبالتعاون مع الجهات الشريكة، في المجالات المذكورة أدناه. إضافة لذلك، يتعين وصف **التحديات الناشئة والدروس المستفادة** في هذه المجالات، إلى جانب الإشارة لأي **تحديات أو قضايا مستقبلية** يمكن معالجتها من خلال الأجندة الحضرية الجديدة.

16. تعزيز مستويات التمويل البلدي / المحلي.
17. تعزيز فرص الحصول على التمويل السكني وتطويرها.
18. توفير الدعم لعمليات التنمية الاقتصادية المحلية.
19. خلق فرص العمل اللائق وسبل العيش الكريم.
20. تحقيق التكامل والدمج ما بين نظم الاقتصاد الحضري وسياسة التنمية الوطنية.

**6. الإسكان والخدمات الأساسية**

وصف التقدم الذي **أحرزته** الحكومات المركزية، أو السلطات المحلية (بما في ذلك في منطقة العاصمة أو المدن الكبرى) وغيرها من السلطات الحكومية الإقليمية عبر أجندة الموئل، وبالتعاون مع الجهات الشريكة، في المجالات المذكورة أدناه. إضافة لذلك، يتعين وصف **التحديات الناشئة والدروس المستفادة** في هذه المجالات، إلى جانب الإشارة لأي **تحديات أو قضايا مستقبلية** يمكن معالجتها من خلال الأجندة الحضرية الجديدة.

21. ترقية الأحياء الفقيرة والحيلولة دون نشوء أحياء جديدة.
22. تعزيز فرص الحصول على السكن الملائم.
23. ضمان التوفير المستدام لفرص الحصول على مياه الشرب المأمونة.
24. ضمان التوفير المستدام لفرص الحصول على خدمات الصرف الصحي الأساسية.
25. تحسين فرص الحصول على مصادر الطاقة المحلية النظيفة.
26. تحسين فرص الحصول على وسائط النقل المستدامة.

**7. المؤشرات**

توفير البيانات القطرية فيما يتصل بالمؤشرات الحضرية التالية. يتعين أن تتضمن المعلومات البيانات للأعوام 1996، و2006، و2013.

(أ) النسبة المئوية لسكان الأحياء الفقيرة، مصنفة حسب النوع الاجتماعي.
(ب) النسبة المئوية لسكان المناطق الحضرية ممن يتمتعون بالسكن الملائم، مصنفة حسب النوع الاجتماعي.
(ج) النسبة المئوية لسكان المناطق الحضرية ممن يتمتعون بفرص الحصول على إمدادات مياه الشرب المأمونة، مصنفة حسب النوع الاجتماعي.
(د) النسبة المئوية لسكان المناطق الحضرية ممن يتمتعون بفرص الحصول على مرافق الصرف الصحي الملائمة، مصنفة حسب النوع الاجتماعي.
(هـ) النسبة المئوية لسكان المناطق الحضرية ممن يتمتعون بخدمات الجمع المنظم للمخلفات، مصنفة حسب النوع الاجتماعي.
(و) النسبة المئوية لسكان المناطق الحضرية ممن يتمتعون بإمدادات الطاقة المحلية النظيفة، مصنفة حسب النوع الاجتماعي.
(ز) النسبة المئوية لسكان المناطق الحضرية ممن يتمتعون بفرص الحصول على خدمات النقل العام، مصنفة حسب النوع الاجتماعي.
(ح) عدد السلطات الإقليمية والوطنية، وسلطات المدن التي عملت على تنفيذ التشريعات والمبادئ التوجيهية التمكينية والمتصلة بتحقيق معيار اللامركزية وتعزيز السلطات المحلية.
(ط) عدد السلطات الإقليمية والوطنية، وسلطات المدن التي عملت على تنفيذ السياسات الحضرية الداعمة لعمليات التنمية الاقتصادية المحلية وخلق فرص العمل اللائق وسبل العيش الكريم.
(ي) عدد سلطات المدن والسلطات الإقليمية التي عملت على تنفيذ المخططات والتصاميم الهادفة لإنشاء المدن التي تتسم بالاستدامة والمرونة، والتي تتمتع بالشمولية والاستجابة الكافية لمعدلات النمو السكاني في المناطق الحضرية.
(ك) نسبة الناتج المحلي الإجمالي الوطني الذي يتم إنتاجه في المناطق الحضرية.

---

**ملاحظة:** يقترح إعادة استخدام **برنامج المؤشرات الحضرية** التابع لبرنامج الموئل بصيغته المعدلة، وذلك بهدف توفير الدعم للبلدان في إطار إعدادها لتقاريرها الوطنية التي تتضمن البيانات الكافية. كما سيساهم برنامج المؤشرات الحضرية في توفير البيانات اللازمة لإعداد التقرير العالمي لمؤتمر الموئل الثالث تحت إشراف برنامج الموئل.